

No. 49840*

**Republic of Korea
and
Algeria**

Convention between the Government of the Republic of Korea and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital. Seoul, 24 November 2001

Entry into force: *31 August 2006, in accordance with article 30*

Authentic texts: *Arabic, English and Korean*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *Republic of Korea, 6 July 2012*

*No UNTS volume number has yet been determined for this record. The Text(s) reproduced below, if attached, are the authentic texts of the agreement /action attachment as submitted for registration and publication to the Secretariat. For ease of reference they were sequentially paginated. Translations, if attached, are not final and are provided for information only.

**République de Corée
et
Algérie**

Convention entre le Gouvernement de la République de Corée et le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire tendant à éviter la double imposition et à prévenir l'évasion fiscale en matière d'impôts sur le revenu et sur le capital. Séoul, 24 novembre 2001

Entrée en vigueur : *31 août 2006, conformément à l'article 30*

Textes authentiques : *arabe, anglais et coréen*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *République de Corée, 6 juillet 2012*

* Numéro de volume RTNU n'a pas encore été établie pour ce dossier. Les textes reproduits ci-dessous, s'ils sont disponibles, sont les textes authentiques de l'accord/pièce jointe d'action tel que soumises pour l'enregistrement et publication au Secrétariat. Pour référence, ils ont été présentés sous forme de la pagination consécutive. Les traductions, s'ils sont inclus, ne sont pas en form finale et sont fournies uniquement à titre d'information.

المادة 31 إنهاء الإتفاقية

تبقى هذه الإتفاقية سارية المفعول بصفة دائمة ، غير أنه يمكن لأي دولة متعاقدة من تاريخ أو قبل اليوم الثلاثين من شهر جوان لكل سنة و الموالى لنهاية فترة خمس (05) سنوات من دخولها حيز التنفيذ إعطاء إشعار كتابي مسبق عبر القناة الدبلوماسية للدولة المتعاقدة الأخرى لإنهاء العامل بها و في مثل هذه الحالة ينتهي سريان مفعول هذه الإتفاقية:

(أ) على الضرائب المحصلة من المصدر على المبالغ المدفوعة ابتداء من تاريخ أو بعد أول يناير لكل سنة ميلادية موالية للسنة التي تم فيها الإخطار ؛و

(ب) على الضرائب الأخرى بالنسبة للسنة الجبائية التي تبتدئ في أو بعد الفاتح من يناير من السنة الميلادية الموالية للسنة التي يتم فيها الإخطار .

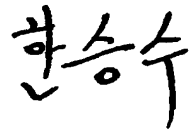
وإثباتا لماتقدم ، قام الموقعان أسفله ، المفوضان لهذا الغرض من حكوماتهما بتوقيع هذه الإتفاقية .

حررت بسيول بتاريخ : 24 نوفمبر 2001 في نسختين أصليتين باللغات العربية و الكورية و الإنجليزية . و تتساوى النصوص الثلاثة في القوة القانونية في حالة خلاف بشأن تفسيرها يشكل النص الإنجليزي الوثيقة المرجعية .

عن حكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية



عن حكومة
الجمهورية الكورية



2- لا يمكن في أي حال من الأحوال تفسير هذه المادة على أنها تلزم إحدى الدولتين المتعاقبتين بإتخاذ تدابير مخالفة لتشريعها، أو لممارستها الإدارية، أو لنظامها العام، لتقديم المساعدة لتحصيل الضرائب للدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة 29

أعضاء البعثات الدبلوماسية و القنصلية

لا تمس أحكام هذه الاتفاقية بالامتيازات الجبائية التي يتمتع بها الأعوان الدبلوماسيون أو الموظفون القنصليون بموجب القواعد العامة للقانون الدولي العام أو بموجب أحكام اتفاقات خاصة .

المادة 30

سريان المفعول

1- يتم التصديق على هذه الاتفاقية وفقا للإجراءات القانونية لكل من الدولتين المتعاقبتين وتدخل حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوما من تاريخ تبادل مذكرات إشعار بعضهما البعض بإتمام عملية التصديق.

2- وستطبق أحكام هذه الاتفاقية:

(أ) على الضرائب المحصلة من المصدر على المداخل المدفوعة ابتداء من أو بعد أول جانفي من السنة الميلادية الموالية للسنة التي تدخل فيها الاتفاقية حيز التنفيذ؛ و

(ب) على الضرائب الأخرى، بالنسبة للسنة الجبائية التي تبتدئ في أو بعد الفاتح جانفي من السنة الميلادية الموالية للسنة التي تدخل فيها الاتفاقية حيز التنفيذ.

المادة 27

تبديل المعلومات

1- تقوم السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين بتبادل المعلومات كلما كلن ذلك ضروريا لتطبيق أحكام هذه الاتفاقية أو أحكام تشريعهما الداخلي المتعلقة بالضرائب المشار إليها في هذه الاتفاقية، كلما كان فرض الضريبة المنصوص عليه غير مخالف للاتفاقية. كما أن تبادل المعلومات غير مقيد بالمادة (1). وتعامل المعلومات المحصل عليها من طرف دولة متعاقدة على أنها سرية بنفس الطريقة التي تحفظ بها المعلومات المحصل عليها بموجب التشريع الداخلي لتلك الدولة و لا يجوز إبلاغها إلا للأشخاص أو السلطات (بما في ذلك المحاكم و الأجهزة الإدارية) المعنية بفرض أو تحصيل أو تنفيذ أو ملاحقة أو الفصل في القضايا المتعلقة بالضرائب المشار إليها في الاتفاقية. ولا يستعمل هؤلاء الأشخاص أو السلطات هذه المعلومات إلا لمثل هذه الأغراض ويمكنهم الإداء بهذه المعلومات أثناء الجلسات العلنية للمحاكم أو عند إصدار الأحكام.

2- لا يمكن، بأي حال من الأحوال تفسير أحكام الفقرة (1) على أنها تلزم دولة متعاقدة :

(أ) باتخاذ تدابير إدارية مخالفة للتشريع و الممارسة الإدارية السارية في هذه أو تلك من الدولتين المتعاقبتين ؛
 (ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها على أساس تشريع أو في إطار الممارسة الإدارية المعتادة السارية في هذه أو تلك من الدولتين المتعاقبتين ؛

(ج) بتقديم معلومات من شأنها كشف أسرار تتعلق بالتجارة أو بالأعمال أو بالصناعة أو بالتسويق أو بالمهن أو بأسلوب تجاري أو بمعلومات يعتبر إفشاؤها مخالفا للسياسة العامة (النظام العام).

المادة 28

المساعدة لتحصيل الضرائب

1- تسعى كل من الدولتين المتعاقبتين ، إنابة على الدولة المتعاقدة الأخرى إلى تحصيل الضرائب التي فرضتها تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، وفقا لأحكام هذه الاتفاقية.

5- بغض النظر عن أحكام المادة (2)، تطبق أحكام هذه المادة على الضرائب، مهما كانت طبيعتها أو أوصافها.

المادة 26 الإجراءات الودية

1- عندما يعتبر شخص أن التدابير المتخذة من طرف أحد أو كلتا الدولتين المتعاقبتين تؤدي أو ستؤدي إلى فرض ضريبة عليه غير مطابقة لأحكام هذه الاتفاقية ، فبإمكانه ، و بصرف النظر عن طرق الطعن المنصوص عليها في القانون الداخلي لهاتين الدولتين، أن يرفع حالته إلى السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها. و إذا كانت حالته تدخل في إطار الفقرة (1) من المادة (24)، يمكنه أن يرفعها إلى السلطة المختصة للدولة المتعاقدة التي هو مواطن لها. و يجب أن ترفع القضية في خلال الثلاث سنوات التي تلي أول إشعار بالإجراء الناتج عن فرض ضريبة غير مطابقة لأحكام الاتفاقية.

2- إذا ما تبين للسلطة المختصة صحة الاعتراض المقدم إليها ولم تستطع بنفسها إيجاد حل مرض لتسوية الحالة ، فإنها تسعى إلى حل القضية عن طريق إتفاق ودي مع السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى، بغية تجنب فرض ضريبة غير مطابقة للاتفاقية.

يطبق الإتفاق، المتوصل إليه مهما كانت الأجال المنصوص عليها في التشريع الداخلي للدولتين المتعاقبتين .

3- تسعى السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين، عن طريق الإتفاق الودي، إلى حل الصعوبات أو إزالة الشكوك التي قد تنجم عن تفسير الاتفاقية أو تطبيقها . كما بإمكانها أيضا التشاور فيما بينها قصد تفادي الازدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية .

4- يمكن للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين الاتصال ببعضها البعض، مباشرة، بغية التوصل إلى اتفاق ، كما هو وارد في الفقرات السابقة. و عندما يكون تبادل الآراء شفويا من شأنه أن يمهد لهذا الاتفاق، فيمكن أن يتم هذا التبادل ضمن لجنة مشكلة من ممثلي السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين .

ب) مبلغ مساو للضريبة على الثروة المدفوعة في كوريا، من الضريبة على ثروة هذا المقيم.

غير أن مثل هذا المبلغ المخصوم في كلتا الحالتين لا يمكن أن يتجاوز ذلك الجزء من ضريبة الدخل أو الثروة كما هو محسوب قبل إجراء الخصم المتعلق بالدخل أو الثروة، حسب الحالة، الخاضع للضريبة في كوريا.

المادة 25

عدم التمييز

1- لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو أي التزام متعلق بها، يختلف أو يكون أكثر عينا من الضرائب أو الإلتزامات ذات الصلة التي يخضع أو يمكن أن يخضع لها مواطنو هذه الدولة الأخرى و الذين يوجدون في نفس الظروف .

2- لا تخضع مؤسسة مستقرة تملكها مؤسسة دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى للضرائب تفرض عليها في الدولة الأخرى بصفة تكون أقل ملائمة من تلك المفروضة على مؤسسات تلك الدولة الأخرى التي تمارس نفس النشاطات. لا يمكن تفسير هذا النص على أنه يجبر دولة متعاقدة على منح المقيمين بالدولة المتعاقدة الأخرى، أية خصومات و تخفيضات و تخفيضات شخصية فيما يتعلق بالضريبة المقدمة لمقيميها على أساس حالتهم المدنية أو مسؤولياتهم الأسرية.

3- بإستثناء الحالة التي تطبق فيها أحكام الفقرة (1) من المادة (9) أو الفقرة (8) من المادة (11)، أو الفقرة (6) من المادة (12)، فإن الفوائد والآتاوات والنفقات الأخرى المدفوعة من قبل مؤسسة دولة متعاقدة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى، تكون قابلة للخصم تحت نفس الشروط قصد تحديد أرباح هذه المؤسسة الخاضعة للضريبة، كما لو تم دفعها لمقيم بالدولة الأولى.

4- إن مؤسسات دولة متعاقدة التي يكون كل رأسمالها أو البعض منه ملكا أو مراقبا بصفة مباشرة أو غير مباشرة، من قبل مقيم أو عدة مقيمين بالدولة المتعاقدة الأخرى، سوف لن تخضع في الدولة الأولى لأية ضرائب أو أية إلتزامات متعلقة بها، تختلف أو تكون أكثر عينا من الضرائب أو الإلتزامات المتعلقة بها التي تخضع أو يمكن أن تخضع لها المؤسسات الأخرى المماثلة والتابعة للدولة الأولى.

المادة 24 طرق تفادي الإزدواج الضريبي

1 - في حالة مقيم بكوريا ، يتجنب الإزدواج الضريبي كما يلي:

(أ) - وفقا لأحكام التشريع الجبائي الكوري الخاصة بمنح قرض على الضريبة الكورية من ضريبة مدفوعة في أية دولة غير كوريا (التي لا تمس بالمبدأ العام المذكور أعلاه) ، فإن الضريبة الجزائرية المدفوعة (باستثناء حالة أرباح الأسهم ، الضريبة المدفوعة على الأرباح التي نتج عنها دفع أرباح الأسهم) ، وفقا للتشريع الجزائري و أحكام هذه الإتفاقية، سواء مباشرة أو عن طريق الخصم، بالنسبة للمداخيل ذات مصدر جزائري سوف تمنح كقرض على الضريبة الكورية المدفوعة على هذه المداخيل. غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا القرض قسط الضريبة الكورية المعادل للمداخيل ذات مصدر جزائري على مجمل المداخيل الخاضعة للضريبة الكورية.

(ب) - عندما يحصل مقيم بكوريا على مداخيل التي، وفقا لأحكام المواد (10) و (11) و (12) ، كانت قد خضعت للضريبة في الجزائر، لكن لم يتم ذلك بناء على أحكام قانونية للتشريع الجزائري المتعلقة بالتخفيضات الضريبية ، الإعفاءات أو أية تحفيزات جبائية أخرى لترقية النمو الاقتصادي، تمنح كوريا هذه التخفيضات الضريبية و الإعفاءات أو التحفيزات الجبائية الأخرى كقرض ضريبي من الضريبة على المداخيل لهذا المقيم. غير أنه لا يمكن أن يتجاوز هذا القرض الضريبي قسط الضريبة الكورية المعادل للمداخيل ذات مصدر جزائري على مجمل المداخيل الخاضعة للضريبة الكورية.

(ج) - لا يمكن منح التخفيف الضريبي المذكور في الفقرة الفرعية (ب) من هذه الفقرة ، للمداخيل المحققة أو المحصلة بعد اليوم الأول من شهر يناير لسنة 2009.

2- عندما يحصل مقيم بالجزائر على دخل أو يمتلك ثروة، خاضعة للضريبة بكوريا، طبقا لأحكام هذه الإتفاقية ، فإن الجزائر تقوم بخصم:

(أ) مبلغ مساو للضريبة على الدخل المدفوعة في كوريا، من الضريبة على مداخيل هذا المقيم؛

2- لا تطبق أحكام الفقرة (1) على الدخل، بإستثناء المداخل الناتجة عن الأملاك العقارية ، كما هي مبينة في الفقرة (2) من المادة (6) ، إذا كان المستفيد من هذا الدخل مقيماً بدولة متعاقدة ويمارس أعمالاً في الدولة المتعاقدة الأخرى بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة بها أو يؤدي في تلك الدولة الأخرى مهنة مستقلة من خلال مركز ثابت موجود فيها و كان الحق أو الملك الذي ينتج منه الدخل مرتبطاً فعلياً بتلك المؤسسة المستقرة أو ذلك المركز الثابت، فتطبق في هذه الحالة أحكام المادة (7) أو المادة (14)، حسب ما يقتضيه الحال.

3- بغض النظر عن أحكام الفقرتين (1) و (2) ، فإن عناصر الدخل لمقيم بدولة متعاقدة لم تتناولها المواد السابقة لهذه الإتفاقية و المستمدة من الدولة المتعاقدة الأخرى ، تخضع للضريبة أيضاً في تلك الدولة الأخرى.

المادة 23 الثروة

1- إن الثروة المتمثلة في الأملاك العقارية، المشار إليها في المادة (6) والتـ _____ يملكها مقيم بدولة متعاقدة وتوجد في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة في هذه الدولة الأخرى .

2- إن الثروة المتمثلة في الأموال المنقولة و التي تكون جزءاً من أموال مؤسسة مستقرة، تمتلكها مؤسسة دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو من أموال منقولة تعود لمركز ثابت و تابعة لمقيم بدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى من أجل ممارسة مهنة مستقلة ، يمكن إخضاعها للضريبة في هذه الدولة الأخرى.

3- إن الثروة المتمثلة في السفن و الطائرات المستغلة في النقل الدولي و في بواخر مستغلة في حركة النقل في المياه الداخلية و كذلك في الأموال المنقولة المخصصة لاستغلال هذه السفن و الطائرات و البواخر، لا تخضع للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلي للمؤسسة.

4- إن جميع العناصر الأخرى لثروة مقيم بدولة متعاقدة ، لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة.

المادة 20 الطلبة

- 1- إن المبالغ التي يحصل عليها الطالب أو المتريص الذي يكون أو سبق له أن كان قبل إلتحاقه مباشرة بدولة متعاقدة ، مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى، و المتواجد في الدولة الأولى فقط من أجل مزاوله دراسته أو تكوينه، لتغطية نفقات معيشته أو دراسته أو تكوينه، لا تخضع للضريبة في تلك الدولة، شريطة أن يكون مصدر هذه المبالغ من خارج تلك الدولة.
- 2- فيما يتعلق بالمنح والمنح الدراسية و الرواتب الممنوحة مقابل عمل مأجور، والتي لا تطبق عليها أحكام الفقرة (1) ، فإن الطالب أو المتريص حسب مفهوم الفقرة (1) ، سيكون له إضافة على ذلك، و طيلة مدة الدراسة أو التكوين، الحق في الاستفادة من نفس الإعفاءات أو التخفيضات أو التخفيضات من الضرائب التي يستفيد منها مقيمو الدولة المتعاقدة التي يتواجد بها.

المادة 21 الأساتذة و المعلمون و الباحثون

- 1- كل شخص يقيم أو كان مقيما بدولة متعاقدة، مباشرة قبل زيارته للدولة المتعاقدة الأخرى التي يتواجد بها بدعوة من جامعة أو كلية أو مدرسة أو أي مؤسسة تربوية أخرى مماثلة، يعترف بأنها تعمل بدون أرباح من طرف حكومة هذه الدولة الأخرى التي يزورها لفترة لا تتجاوز السنتين، من تاريخ وصوله الأول إلى هذه الدولة الأخرى فقط لغرض تدريس أو البحث أو كلاهما في تلك المؤسسة التعليمية، يعفى من الضريبة في تلك الدولة الأخرى على الراتب الذي يتقاضاه على التدريس أو البحث.
- 2- لا تطبق أحكام هذه المادة على الدخل الناتج عن البحث المزاوول أساسا للفائدة الخاصة لشخص أو لأشخاص.

المادة 22 المداخل الأخرى

- 1- إن عناصر الدخل لمقيم بدولة متعاقدة، أيا كان مصدرها، و التي لم تتناولها المواد السابقة لهذه الإتفاقية، لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة.

المادة 18 معاشات التقاعد

مع مراعاة أحكام الفقرة (2) من المادة (19) ، فإن معاشات التقاعد و المكافآت الأخرى المماثلة التي تدفع لمقيم في دولة متعاقدة ، كتعويض عن عمل سابق تكون خاضعة للضريبة فقط في تلك الدولة.

المادة 19 الوظائف العمومية

1-أ) إن الرواتب من غير المعاشات التي تدفعها دولة متعاقدة أو أحد فرعيها السياسية أو جماعة محلية تابعة لها، لشخص مقابل خدمات مقدمة لتلك الدولة أو ذلك الفرع أو تلك الجماعة المحلية تخضع للضريبة في تلك الدولة.

ب) غير أنه تخضع تلك الرواتب للضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كانت الخدمات تقدم في تلك الدولة و كان الشخص مقيماً في هذه الأخيرة، و الذي يكون:

- (1) مواطناً لتلك الدولة الأخرى؛
- (2) لم يصبح مقيماً بهذه الدولة لتقديم الخدمات فقط.

2-أ) أي معاش يدفع من طرف ، أو من أموال، دولة متعاقدة أو أحد فرعيها السياسية أو جماعة محلية تابعة لها، لشخص مقابل خدمات تم تقديمها لتلك الدولة أو لذلك الفرع أو لتلك الجماعة، يخضع للضريبة في تلك الدولة .

ب) غير أن ذلك المعاش يخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى فقط إذا كان الشخص مقيماً بها و مواطناً لها.

3- تطبق أحكام المواد (15) و (16) و (18) ، على الرواتب و المعاشات المدفوعة مقابل خدمات قدمت في إطار أعمال تجارية تمارسها دولة متعاقدة أو فرع سياسي أو جماعة محلية تابعة لها.

4- إن أحكام الفقرتين (1) و (2) ، تطبق أيضاً على الرواتب أو المعاشات المدفوعة من طرف مؤسسات تؤدي وظائف ذات طابع حكومي، و فقاما يمكن الإتفاق عليه بواسطة تبادل الرسائل بين السلطات المختصة لكنتا الدولتين المتعاقدتين.

3- بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة ، فإن المكافآت الناتجة عن وظيفة تتم ممارستها على ظهر سفينة أو طائرة يتم إستغلالها في النقل الدولي أو على ظهر سفينة تستغل للنقل في المياه الداخلية ، يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلي للمؤسسة.

المادة 16

مكافآت أعضاء مجلس الإدارة

تخضع المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة وغيرها من المكافآت المماثلة التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة بصفته عضوا في مجلس إدارة شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يمكن أن تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

المادة 17

الفنانون والرياضيون

1- بغض النظر عن أحكام المادتين (14) و (15) ، فإن الدخل الذي يحصل عليه شخص مقيم في دولة متعاقدة من نشاطاته الشخصية بصفته فنانا مسرحيا أو سينمائيا أو إذاعيا أو تليفزيونيا أو موسيقيا أو رياضيا، الممارسة في الدولة المتعاقدة الأخرى، يمكن أن يخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- إذا كان الدخل الذي يحققه الفنان أو الرياضي من مزاولته أنشطته الشخصية بصفته هذه لا يعود على الفنان أو الرياضي نفسه و لكن يعود على شخص آخر، فإن هذا الدخل يخضع، بغض النظر عن أحكام المواد (7) و (14) و (15) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي يزاول فيها الفنان أو الرياضي نشاطه.

3- بغض النظر عن أحكام الفقرتين (1) و (2) من هذه المادة ، فإن الدخل المحصل عن النشاطات التي يمارسها الفنانون أو الرياضيون المقيمون بدولة متعاقدة ، في الدولة المتعاقدة الأخرى في إطار برنامج المبادلات الثقافية المتفق عليه من جانب الدولتين المتعاقدين ، تعفى من الضريبة في هذه الدولة الأخرى.

ب) إذا كان يقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى لمدة أو لمدد تساوي أو تزيد في مجموعها عن 183 يوماً خلال السنة الجبائية المعنية ، في هذه الحالة، يخضع للضريبة في هذه الدولة المتعاقدة الأخرى فقط مقدار الدخل الناتج على النشاطات الممارسة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- تشمل عبارة "الخدمات المهنية"، على وجه الخصوص، الأنشطة المستقلة ذات الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني أو التربوي أو التعليمي ، وكذلك الأنشطة المستقلة الخاصة بالأطباء والمحامين والمهندسين والمعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة 15 المهن غير المستقلة

1- مع عدم الإخلال بأحكام المواد (16) و (18) و (19) و (20) و (21) ، فإن الأجور والرواتب وغيرها من المكافآت المماثلة، التي يتقاضاها مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة ما لا تخضع للضريبة إلا في هذه الدولة، ما لم تمارس الوظيفة في الدولة المتعاقدة الأخرى. فإذا كانت الوظيفة تمارس على هذا النحو، فإن المكافآت المستمدة منها ، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- بغض النظر عن أحكام الفقرة (1) ، فإن المكافآت، التي يحصل عليها شخص مقيم في دولة متعاقدة مقابل وظيفة تتم ممارستها في الدولة المتعاقدة الأخرى ، لا تخضع للضريبة في الدولة الأولى إلا إذا توفرت الشروط التالية:

- أ) إذا كان المبتغيد مقيماً في الدولة الأخرى، لمدة أو لمدد لا تزيد في مجموعها عن (183) يوماً خلال مدة إثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي أثناء السنة الجبائية المعنية ؛ و
- ب) إذا كانت المكافآت تدفع من قبل أو نيابة عن صاحب عمل لا يقيم في الدولة الأخرى ؛ و
- ج) إذا كانت المكافآت لا تتحملها مؤسسة مستقرة أو مركز ثابت يملكه صاحب العمل في الدولة الأخرى .

المادة 13 أرباح رأس المال

1- إن الأرباح، التي يحققها شخص مقيم في دولة متعاقدة من التصرف في الأموال العقارية، المشار إليها في المادة (6) ، و الكائنة في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

2- إن الأرباح، الناتجة عن التصرف في الأموال المنقولة، التي تشكل جزءاً من أصول مؤسسة مستقرة، تمتلكها مؤسسة تابعة لإحدى الدولتين المتعاقبتين، في الدولة المتعاقدة الأخرى، أو عن التصرف في الأموال المنقولة، التابعة لمركز ثابت يمتلكه مقيم بدولة متعاقدة، وكائن بالدولة المتعاقدة الأخرى ، لممارسة مهنة حرة، بما في ذلك تلك الأرباح، الناتجة عن التصرف في تلك المؤسسة المستقرة (لوحدها أو مع المؤسسة بكاملها)، أو عن التصرف في هذا المركز الثابت، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى.

3- إن الأرباح، الناتجة عن التصرف في السفن أو الطائرات التي تستغل في النقل الدولي، أو عن التصرف في الأموال المنقولة الخاصة باستغلال تلك السفن أو الطائرات، لا تخضع للضريبة إلا في الدولة المتعاقدة التي يوجد بها مقر الإدارة الفعلي للمؤسسة.

4- إن الأرباح، الناتجة عن التصرف في كل الأموال الأخرى، غير تلك المشار إليها في الفقرات (1) و(2) و(3) ، لا تخضع للضريبة، إلا في الدولة المتعاقدة التي ينشأ بها الدخل.

المادة 14 المهن المستقلة

1 - تخضع المداخل، التي يحققها شخص مقيم في دولة متعاقدة ، من خدمات مهنية أو نشاطات حرة أخرى ، للضريبة في هذه الدولة إلا:

(أ) إذا كان لديه مركز ثابت موجود تحت تصرفه بصفة منتظمة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض القيام بنشاطه . ففي هذه الحالة ، لا يخضع للضريبة إلا مقدار الدخل المنسوب لذلك المركز الثابت في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى ، أو

(أ) 2% من المبلغ الإجمالي لهذه الأتاوات والمدفوعة لاستعمال أو الحق في استعمال أي تجهيز صناعي أو تجاري أو علمي؛ و
 (ب) 10% من المبلغ الإجمالي لهذه الأتاوات في جميع الحالات الأخرى.

3- يعني لفظ "الأتاوات"، الوارد في هذه المادة، المبالغ المدفوعة أيا كان نوعها، والتي تم منحها مقابل استعمال، أو الحق في استعمال حقوق التأليف، المتعلقة بإنتاج أدبي أو فني أو علمي، بما في ذلك، الأفلام السينمائية أو أفلام أو أشرطة البث التلفزيوني أو الإذاعي أو مقابل براءة اختراع، أو علامة تجارية أو تصميم أو نموذج أو مخطط أو تركيب معادلة أو طريقة سرية، وكذلك مقابل استعمال أو الحق في استعمال تجهيز صناعي أو تجاري أو علمي أو مقابل معلومات متعلقة بخبرة مكتسبة، في الميدان الصناعي أو التجاري أو العلمي.

4- لا تطبق أحكام الفقرتين (1) و(2)، إذا كان المستفيد الفعلي من الأتاوات مقيما في دولة متعاقدة ويمارس نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ بها الأتاوات من خلال مؤسسة مستقرة توجد بها أو يباشر في تلك الدولة الأخرى مهنة حرة بواسطة مركز ثابت يوجد بها و كان الحق أو الملكية الذي تولدت عنه الفوائد مرتبطا ارتباطا فعليا بتلك المؤسسة المستقرة أو تلك المركز الثابت وفي مثل هذه الحالة يتم تطبيق أحكام المادة (7) أو المادة (14) حسبما يقتضيه الحال.

5- تعتبر الأتاوات ناشئة في دولة متعاقدة، عندما يكون دافعها هو هذه الدولة نفسها أو إحدى فروعها السياسية أو إحدى جماعاتها المحلية أو مقيم بتلك الدولة. إلا أنه إذا كان الشخص الدافع بالأتاوات مقيما بدولة متعاقدة أم لا، و كان يملك في دولة متعاقدة مؤسسة مستقرة أو مركز ثابت يتعلق به إبرام العقد المؤدي إلى دفع الأتاوات المدفوعة و كانت تلك المؤسسة المستقرة أو المركز الثابت يتحمل تلك الأتاوات، فعندئذ تعتبر هذه الفوائد بأنها ناشئة في الدولة التي تقع فيها المؤسسة المستقرة أو المركز الثابت.

6- عندما و بسبب وجود علاقة خاصة بين الدافع و المستفيد الفعلي أو بينهما و بين شخص آخر و كان مبلغ الأتاوات المدفوع عن استعمال حق أو معلومات، يتجاوز المبلغ الذي كان سيتفق عليه بين الدافع و المستفيد الفعلي لو لم توجد مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة سوف تطبق فقط على المبلغ المذكور أخيرا. وفي مثل هذه الحالة، سيبقى المبلغ الزائد من المدفوعات خاضعا للضريبة، حسب تشريع كل من الدولتين المتعاقبتين، مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

6- لا تطبق أحكام الفقرتين (1) و(2) ، إذا كان المستفيد الفعلي من الفوائد مقيماً في دولة متعاقدة ويمارس نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تنشأ بها الفوائد من خلال مؤسسة مستقرة توجد بها أو يباشرفي تلك الدولة الأخرى مهنة حرة بواسطة مركز ثابت يوجد بها و كان الدين الذي تولدت عنه الفوائد مرتبطاً ارتباطاً فعلياً بتلك المؤسسة المستقرة أو ذلك المركز الثابت ، وفي مثل هذه الحالة يتم تطبيق أحكام المادة (7) أو المادة (14) حسبما يقتضيه الحال.

7- تعتبر الفوائد ناشئة في دولة متعاقدة، عندما يكون دافعها هو هذه الدولة نفسها أو إحدى فروعها السياسية أو إحدى جماعاتها المحلية أو مقيم بتلك الدولة. إلا أنه إذا كان الشخص الدافع بالفوائد مقيماً بدولة متعلقة أم لا ، و كان يملك في دولة متعاقدة مؤسسة مستقرة أو مركز ثابت تتعلق به المديونية التي تنشأ عنها الفوائد المدفوعة و كانت تلك المؤسسة المستقرة أو المركز الثابت يتحمل تلك الفوائد، فعندئذ تعتبر هذه الفوائد بأنها ناشئة في الدولة التي تقع فيها المؤسسة المستقرة أو المركز الثابت.

8- عندما وبسبب وجود علاقة خاصة بين الدافع و المستفيد الفعلي أو بينهما و بين شخص آخر و كان مبلغ الفوائد المتعلق بالدين الذي دفعت عنه ، يتجاوز المبلغ الذي كان سيتفق عليه بين الدافع و المستفيد الفعلي لو لم توجد مثل هذه العلاقة، فإن أحكام هذه المادة سوف تطبق فقط على المبلغ المذكور أخيراً. وفي مثل هذه الحالة، سيبقى المبلغ الزائد من المدفوعات خاضعاً للضريبة، حسب تشريع كل من الدولتين المتعاقبتين ، مع مراعاة الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية.

المادة 12 الأتاوات

1- إن الأتاوات الناشئة في دولة متعاقدة، والمدفوعة إلى مقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

2- غير أن مثل هذه الأتاوات، يمكن أيضاً أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تنشأ فيها وطبقاً لتشريع هذه الدولة. لكن إذا كان الشخص الذي يحصل على الأتاوات هو المستفيد الفعلي فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو سوف لن تتجاوز:

المادة 11 الفوائد

1- إن الفوائد المحقة في دولة متعاقدة و المدفوعة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

2- إلا أن مثل هذه الفوائد تخضع أيضا للضريبة في الدولة المتعاقدة التي نشأت فيها ووفقا لتشريع تلك الدولة. لكن إذا كان المستلم للفوائد هو المستفيد الفعلي منها، فإن الضريبة المفروضة على هذا الأساس ، لا يجب أن تتجاوز نسبة (10%) من المبلغ الإجمالي للفوائد.

3- بغض النظر عن أحكام الفقرة (2) ، فإن الفوائد الناشئة في إحدى الدولتين المتعاقدتين و المدفوعة لحكومة الدولة المتعاقدة الأخرى ، بما فيها فروعها السياسية و جماعاتها المحلية، فإن بنكها المركزي، أو أية مؤسسة مالية تقوم بوظائف ذات طبيعة حكومية، تعفى من الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة.

4 - لأغراض تطبيق أحكام الفقرة (3) ، يقصد بعبارتي "البنك المركزي" و "المؤسسة المالية القائمة بوظائف ذات طبيعة حكومية" :

(أ) بالنسبة للجزائر :

- بنك الجزائر ؛
- أية مؤسسة مالية تقوم بوظائف ذات طبيعة حكومية، تحدد ويتفق بشأنها عن طريق تبادل رسائل بين السلطات المختصة لكلتا الدولتين المتعاقدتين.

(ب) بالنسبة لكوريا

- بنك كوريا للتصدير و الاستيراد؛
- بنك كوريا للتنمية؛ و
- أية مؤسسة مالية تقوم بوظائف ذات طبيعة حكومية ،تحدد و يتفق بشأنها عن طريق تبادل رسائل بين السلطات المختصة لكلتا الدولتين المتعاقدتين.

5- يقصد بلفظ "الفوائد" الوارد في هذه المادة ، الدخل الناتج عن الديون على اختلاف أنواعها، سواء كانت مضمونة برهن، أو مشروطة بحق المشاركة في أرباح المدين أم لا، وخاصة الدخل الناتج عن الأموال العمومية، و سندات الاقتراض بما في ذلك المنح و الحصص المرتبطة بهذه السندات .

(أ) 5% من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم، إذا كان المستفيد الفعلي شركة (غير متعاقدة) تملك مباشرة على الأقل 25 % من رأسمال الشركة التي تدفع أرباح الأسهم؛ أو
 (ب) 15% من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم، في جميع الحالات الأخرى.

لا تخص أحكام هذه الفقرة الضريبة المفروضة على الشركة بالنسبة للأرباح التي دفعت من أصلها أرباح الأسهم.

3- يقصد بعبارة "أرباح الأسهم" حسب مفهوم هذه المادة، الدخل المحصل من الأسهم أو الحقوق الأخرى التي لا تعد من بين الديون المستحقة المشاركة في الأرباح وكذلك الدخل الناجم عن حقوق المساهمة الأخرى التي تخضع لنفس النظام الضريبي المطبق على دخل الأسهم، طبقاً لتشريع الدولة التي تقيم بها الشركة الموزعة لأرباح الأسهم.

4- لا تطبق أحكام الفقرتين (1) و (2)، إلا إذا كان المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم، بحكم كونه مقيماً بدولة متعاقدة، يمارس نشاطاً في الدولة المتعاقدة الأخرى التي تقيم بها الشركة الدافعة لأرباح الأسهم بواسطة مؤسسة مستقرة موجودة بها أو يمارس في تلك الدولة الأخرى مهنة حرة من مركز ثابت واقع بها، وكانت الحقوق التي تدفع بشأنها أرباح الأسهم مرتبطة بصورة فعالة بتلك المؤسسة المستقرة أو المركز الثابت. وفي مثل هذه الحالة، يتم تطبيق أحكام المادة (7) أو المادة (14) حسبما يقتضيه الحال.

5- إذا كانت شركة مقيمة في إحدى الدولتين المتعاقدين تحقق أرباحاً أو دخلاً من الدولة المتعاقدة الأخرى، فإنه لا يجوز لهذه الدولة المتعاقدة الأخرى أن تفرض أي ضريبة على أرباح الأسهم المدفوعة بواسطة الشركة إذا كانت مثل هذه الأرباح الموزعة قد دفعت لمقيم في تلك الدولة الأخرى أو إذا كانت ملكية الأسهم المدفوع بسببها للتوزيعات مرتبطة ارتباطاً فعلياً بمؤسسة مستقرة أو بمركز ثابت موجود في تلك الدولة الأخرى، أو أن تخضع أرباح الشركة غير الموزعة للضريبة على الأرباح غير الموزعة حتى ولو كانت أرباح الأسهم المدفوعة أو الأرباح غير موزعة تمثل كلها أو بعضها الأرباح أو للدخل الناشئ في تلك الدولة الأخرى.

المادة 9 المؤسسات المشتركة

1- عندما:

أ) تساهم مؤسسة دولة متعاقدة، بصفة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو تساهم في رأسمال مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى أو

ب) يساهم نفس الأشخاص بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في إدارة أو مراقبة أو في رأسمال مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة و مؤسسة تابعة للدولة المتعاقدة الأخرى؛

وعندما توضع أو تفرض شروط في أي من الحالتين على المؤسستين في علاقتهما التجارية أو المالية تختلف عن الشروط التي توضع بين مؤسستين مستقلتين فإن أية أرباح كانت ستتحقق للإحدى المؤسستين لولا هذه الشروط ولكنها لن تتحقق لسببها فيمكن إدراجها ضمن أرباح تلك المؤسسة وإخضاعها للضريبة.

2 - عندما تدرج دولة متعاقدة في أرباح مؤسسة تابعة لها - و تخضعها للضرائب تبعا لذلك - أرباحا قد فرضت عليها مؤسسة للدولة المتعاقدة الأخرى، قد دفعت الضريبة عليها في الدولة الأخرى، بحيث تكون الأرباح المدرجة من نصيب المؤسسة المذكورة أولاً، لو كانت الشروط التي تم وضعها بين المؤسستين مماثلة للشروط التي تربط مؤسستين مستقلتين، عندئذ تجري الدولة الأخرى تعديلا مناسباً لمبلغ الضريبة المستحقة على تلك الأرباح. وعند إجراء مثل هذا التعديل، يجب الأخذ بعين الاعتبار الأحكام الأخرى لهذه الاتفاقية، و تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بالتشاور فيما بينها إذا دعت الضرورة لذلك.

المادة 10 أرباح الأسهم

1- إن أرباح الأسهم المدفوعة من طرف شركة مقيمة في دولة متعاقدة لمقيم في الدولة المتعاقدة الأخرى، تخضع للضريبة في تلك الدولة الأخرى .

2- غير أنه يمكن كذلك فرض الضريبة على هذه الأرباح في الدولة المتعاقدة التي تكون الشركة الدافعة لأرباح الأسهم مقيمة بها و وفقا لتشريع تلك الدولة ، ولكن إذا كان المستلم هو المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو ينبغي ألا تتجاوز:

2- مع مراعاة أحكام الفقرة (3) ، عندما تمارس مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال مؤسسة مستقرة واقعة فيها، تنسب في كل دولة متعاقدة، الأرباح التي يمكن تحقيقها من قبل المؤسسة المستقرة إذا كانت مؤسسة متميزة و منفصلة تمارس نفس النشاطات أو نشاطات مماثلة تحت نفس الشروط أو شروط مماثلة و تتعامل بصفة مستقلة تماما مع المؤسسة التي تكون هي مؤسسة مستقرة لها.

3- لتحديد أرباح مؤسسة مستقرة، يسمح بخصم النفقات التي صرفت لأغراض نشاط هذه المؤسسة المستقرة، بما فيها نفقات الإدارة و مصاريفها العامة المترتبة على هذا النحو، سواء في الدولة التي توجد بها هذه المؤسسة المستقرة أو في أي مكان آخر.

4 - لا تنسب أية أرباح لمؤسسة مستقرة بمجرد شرائها بضائع أو سلع، لحساب المؤسسة.

5- إذا كان من المعتاد في إحدى الدولتين المتعاقدين، تحديد الأرباح التي ستنسب لمؤسسة مستقرة على أساس توزيع مجموع أرباح المؤسسة بين مختلف أطرافها، فإن أحكام الفقرة (2) من هذه المادة، لا تمنع هذه الدولة المتعاقدة من تحديد الأرباح التي تخضع للضرائب على أساس التوزيع المعمول به، على أن تؤدي طريقة التوزيع المتبعة إلى نتيجة تتفق مع المبادئ الواردة في هذه المادة.

6- لأغراض الفقرات السابقة، فإن الأرباح المنسوبة إلى المؤسسة المستقرة ، تحدد كل سنة حسب نفس الطريقة، إلا إذا كان هناك سبب مقبول و كاف للعمل بطريقة أخرى.

7- إذا كانت الأرباح تشتمل على عناصر من الدخل ، تتناولها بشكل منفصل مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أحكام هذه المادة لا تمس أحكام هذه المواد.

المادة 8

النقل البحري و الجوي

1- إن أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة، الناتجة عن استغلال السفن أو الطائرات في حركة النقل الدولي تكون خاضعة للضريبة إلا في هذه الدولة.

2- تطبق أحكام الفقرة (1) كذلك على الأرباح الناتجة عن الاشتراك في تجمع تجاري أو في صفقات تجارية مشتركة أو في هيئة دولية متعاملة.

7- إن كون شركة مقيمة بدولة متعاقدة، تراقب شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى أو مراقبة من هذه الأخيرة أو تمارس نشاطا فيها (سواء بواسطة مؤسسة مستقرة أو بطريقة أخرى)، لا يكفي في حد ذاته، أن يجعل من إحداهما المؤسسة المستقرة للشركة الأخرى.

المادة 6

مداخيل العقارات

1- يمكن أن يخضع دخل مقيم بدولة متعاقدة، الناتج عن الأملاك العقارية (بما في ذلك الدخل من مستثمرات زراعية أو الغابات) للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تقع فيها هذه الأملاك.

2- تدل عبارة " الأملاك العقارية " على المعنى الذي يخوله إياها تشريع الدولة المتعاقدة التي توجد بها الأملاك المعنية؛ و على أي حال تشمل العبارة الأملاك الملحقة بالعقارات و المواشي و المعدات المستخدمة في الزراعة والغابات، و الحقوق التي تخضع إلى القانون العام ، المتعلق بالملكية العقارية، وحق الانتفاع بالأملاك العقارية و الحقوق الخاصة بالمدفوعات المتغيرة أو الثابتة الناجمة عن الاستغلال، أو الحق في استغلال المناجم المعدنية والنيابيع و غيرها من الموارد الطبيعية؛ ولا تعتبر السفن والطائرات أملاكاً عقارية.

3- تطبق أحكام الفقرة (1)، على المداخيل الناتجة عن الاستغلال المباشر أو الإيجار أو الاستعمال بأي شكل آخر للأملاك العقارية.

4- تطبق أحكام الفقرتين (1) و (3)، أيضاً، على المداخيل الناتجة عن الأملاك العقارية لمؤسسة، وعلى مداخيل الأملاك العقارية المستعملة في ممارسة مهنة شخصية مستقلة.

المادة 7

أرباح المؤسسات

1- إن أرباح مؤسسة تابعة لدولة متعاقدة، لا تكون خاضعة للضريبة إلا في هذه الدولة المتعاقدة، ما لم تكن المؤسسة تمارس نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى من خلال مؤسسة مستقرة واقعة فيها. فإذا كانت المؤسسة تمارس نشاطا كما ذكر، فإن أرباح المؤسسة يمكن أن تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، لكن فقط بمقدار ما ينسب منها إلى تلك المؤسسة المستقرة .

4 - بغض النظر عن الأحكام السابقة لهذه المادة، يفهم من عبارة "مؤسسة مستقرة" أنها لا تشمل على مايلي:

- (أ) استخدام المرافق فقط بهدف تخزين أو عرض أو تسليم البضائع أو السلع التابعة للمؤسسة؛
- (ب) الاحتفاظ بمخزون البضائع أو السلع التابعة للمؤسسة فقط بهدف التخزين أو العرض أو التسليم؛
- (ج) الاحتفاظ بمخزون البضائع أو السلع التابعة للمؤسسة فقط بهدف المعالجة من قبل مؤسسة أخرى؛
- (د) الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط بهدف شراء البضائع أو السلع أو بهدف جمع المعلومات للمؤسسة؛

(هـ) الاحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط بهدف القيام بأي نشاطات تحضيرية أو إضافية للمؤسسة؛
 و) الإحتفاظ بمكان عمل ثابت فقط من أجل التوفيق بين الأنشطة المذكورة في الفقرات الفرعية من (أ) إلى (هـ)، شريطة أن يكون النشاط الإجمالي لمكان العمل الثابت الناتج عن هذا التوافق ذا صفة تحضيرية أو إضافية.

5- بغض النظر عن أحكام الفقرتين (1) و (2)، عندما يتصرف شخص-غير العون الذي يتمتع بوضع مستقل و الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة (6) من هذه المادة - باسم مؤسسة و يمارس بشكل اعتيادي في الدولة المتعاقدة سلطة إيراد عقود باسم المؤسسة، فيعتبر أن لتلك المؤسسة مقر دائم في تلك الدولة فيما يخص أي نشاطات يقوم بها ذلك الشخص لصالح المؤسسة، ما لم تكن نشاطات ذلك الشخص تقتصر على تلك المذكورة في الفقرة (4)، والتي إذا ما تم القيام بها عبر مكان عمل ثابت لن تجعل من هذا الأخير مؤسسة مستقرة وفقا لأحكام تلك الفقرة.

6 - لا يعتبر أن لمؤسسة تابعة لدولة متعاقدة مؤسسة مستقرة في الدولة المتعاقدة الأخرى ، بمجرد ممارسة نشاطها فيها بواسطة سمسار أو وكيل علم بالعمولة أو أي وسيط آخر يتمتع بوضع مستقل، شريطة أن يمارس هؤلاء الأشخاص أعمالهم بصفة عادية.

2- عندما يكون شخص طبيعي مقيما في كلتا الدولتين المتعاقبتين، تبعا لأحكام الفقرة الأولى، يتم تحديد وضعه على النحو التالي:

- (أ) يعتبر مقيما بالدولة التي يتوفر له بها سكن دائم ، أما إذا توفر له مسكن دائم في كلتا الدولتين ، فيعتبر مقيما بالدولة التي تربطه معها أوثق الروابط الشخصية والاقتصادية (مركز المصالح الحيوية) ؛
- (ب) إذا تعذر تحديد الدولة التي يوجد فيها مركز مصالحه الحيوية أو إذا لم يتوفر لديه سكن دائم في كلتا الدولتين ، فيعتبر مقيما بالدولة التي يقطن بها بصفة اعتيادية ؛
- (ج) إذا كان هذا الشخص يقطن بصفة اعتيادية في كلتا الدولتين أو لا يقطن فيهما، فيعتبر مقيما بالدولة التي يكون مواطنا لها ؛
- (د) إذا كان مواطنا لكلتا الدولتين أو لم يكن مواطنا لأي منهما ، فتقوم السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين بتسوية هذه المسألة باتفاق مشترك.

3- عندما، و لأي سبب من أحكام الفقرة الأولى، فإن أي شخص غير الشخص الطبيعي المقيم في الدولتين المتعاقبتين يعتبر مقيما في الدولة التي يوجد بها مقر إدارته الفعلية. في حالة شك، تقوم السلطات المختصة للدولتين المتعاقبتين بتسوية المسألة باتفاق مشترك.

المادة 5

المؤسسة المستقرة

1- حسب مفهوم هذه الاتفاقية، تعني "مؤسسة مستقرة" مكان الثابت للأعمال الذي تمارس من خلاله المؤسسة كل أو جزء من أعمالها.

2- تتضمن عبارة "مؤسسة مستقرة" بصفة خاصة :

- (أ) مقر الإدارة ؛
- (ب) الفرع ؛
- (ج) المكتب ؛
- (د) المصنع ؛
- (هـ) الورشة ؛ و
- (و) المنجم أو بئر النفط أو الغاز أو المقلع أو أي مكان آخر لاستخراج الموارد الطبيعية.
- 3 - يشكل كل مشروع موقع بناء أو مشروع بناية أو مشروع تركيب أو مشروع منشأة مؤسسة مستقرة إلا إذا زادت مدتها عن ستة (6) أشهر.

هـ) يشمل لفظ "شخص"، الشخص الطبيعي أو الشركة أو أية هيئة أخرى من الأشخاص؛

و) يعني لفظ "شركة" أي مؤسسة أو كل كيان يعامل كمؤسسة لأغراض الضريبة؛

ز) يقصد بعبارة "مؤسسة الدولة المتعاقدة" و "مؤسسة الدولة المتعاقدة الأخرى"، على التوالي، مؤسسة يستغلها مقيم بالدولة المتعاقدة، ومؤسسة يستغلها مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى؛
ح) يعني لفظ "مواطن":

- ١ - كل شخص طبيعي حامل لجنسية دولة متعاقدة؛
- ٢- كل شخص معنوي، شركة أو جمعية، تستمد صفتها هذه من القوانين المطبقة في إحدى الدولتين المتعاقبتين.

ط) تعني عبارة "النقل الدولي"، أية عملية نقل بواسطة سفينة أو طائرة تستغل من قبل مؤسسة دولة متعاقدة، باستثناء الحالة التي يتم فيها استغلال السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن متواجدة في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

- ي) تعني عبارة "السلطة المختصة":
- ١- بالنسبة للجزائر، الوزير المكلف بالمالية، أو ممثله المفوض؛
 - ٢- بالنسبة لكوريا، وزير المالية و الاقتصاد أو ممثله المفوض؛

٢- فيما يتعلق بتطبيق الاتفاقية من قبل دولة متعاقدة، فإن أي عبارة غير معرفة فيها، ما لم يقتضي السياق، سوف يكون لها المعنى المتواجد في تشريع هذه الدولة المتعاقدة الخاص بالضريبة التي تطبق عليها الإتفاقية.

المادة 4 المقيم

١- حسب مفهوم هذه الاتفاقية، تعني عبارة "مقيم بدولة متعاقدة" كل شخص يخضع، وفقا لتشريع تلك الدولة، للضريبة المطبقة فيها بسبب مسكنه أو مكان إقامته أو المقر الرئيسي لمؤسسته أو مكان إدارته أو أي معيار آخر ذي طبيعة مشابهة.

ب) بالنسبة لكوريا :

- ١- الضريبة على الدخل؛
- ٢- الضريبة على الشركات؛
- ٣- الضريبة على المسكن؛ و
- ٤ - الضريبة الخاصة بالتنمية الريفية، (المشار إليها فيما يلي "بالضريبة الكورية)

٤-تطبق هذه الاتفاقية أيضا، على الضرائب المماثلة أو المتشابهة جوهريا التي تفرض بعد تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية بالإضافة إلى، أو بدلا من، الضرائب القائمة. تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بإشعار بعضهما البعض بأية تغييرات هامة يتم إدخالها على التشريعات الجبائية لكل منهما.

المادة 3**تعريف عامة**

1- حسب مفهوم هذه الاتفاقية و ما لم يقتض السياق غير ذلك :

أ) يقصد بلفظ "الجزائر" ، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وبالمعنى الجغرافي يعني إقليم الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية بما في ذلك البحر الإقليمي وما وراءه، من مناطق تمارس عليها الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ولاية قانونية أو حقوقا سيادية بهدف التقيب وإستغلال الموارد الطبيعية لقاع البحر وباطنه والمياه التي تملوه و ذلك وفقا للقانون الدولي و تشريعها الوطني؛

ب) يقصد بلفظ "كوريا" ، إقليم جمهورية كوريا بما في ذلك المناطق المجاورة للمياه الإقليمية لجمهورية كوريا التي تشكل أو قد تعين فيما بعد كمنطقة قد تمارس عليها جمهورية كوريا حقوقها السيادية على قاع البحر و باطنه و الموارد الطبيعية المتواجدة بهما ، و ذلك وفقا للقانون الدولي أو لتشريع جمهورية كوريا.

ج) يقصد بعبارتي "الدولة المتعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" للجزائر أو كوريا، وفقا لمتطلبات النص؛

د) يقصد بلفظ "الضرائب" الضرائب الجزائرية أو الضرائب الكورية ، وفقا لمتطلبات النص؛

إن حكومة الجمهورية الكورية و حكومة الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،
المشار إليهما فيما يلي بالدولتين المتعاقبتين و في المفرد بالدولة المتعاقدة،

— رغبة منه في إبرام اتفاقية لتجنب الازدواج الضريبي و منع التهرب
الضريبي بالنسبة للضرائب على الدخل و الثروة،
قد اتفقتا على مايلي :

المادة 1

الأشخاص المعنويون

تطبق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين بدولة متعاقدة أو بالدولتين
المتعاقبتين.

المادة 2

الضرائب المعنية

1- تطبق هذه الاتفاقية على ضرائب الدخل و الثروة المحصلة لحساب كل دولة
متعاقدة أو من قبل فروعها السياسية أو جماعاتها المحلية، بغض النظر عن
طريقة تحصيلها.

2- تعد بضرائب على الدخل و الثروة كل الضرائب المحصلة على
مجموع الدخل أو مجموع الثروة أو عناصر من الدخل أو الثروة،
بما في ذلك للضرائب على الأرباح المحققة من التصرف في المنقولات
والعقارات، و الضرائب على مجموع الأجور أو الرواتب المدفوعة من
قبل المؤسسات بما فيها الضرائب على إعادة تقييم الثروة.

3- الضرائب التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي:

أ- بالنسبة للجزائر:

- ١ - الضريبة على الدخل الإجمالي ؛
- ٢ - الضريبة على أرباح الشركات ؛
- ٣ - الرسم على النشاط المهني ؛
- ٤ - الدفع الجزافي ؛
- ٥ - الضريبة على الأملاك؛
- ٦ - الأتاوات والضرائب على محاصيل نشاطات التنقيب، والبحث،
واستغلال ونقل المحروقات بالأنابيب، (المشار إليها فيما يلي "بالضريبة
الجزائرية") .

[ARABIC TEXT – TEXTE ARABE]

اتفاقية
بين
حكومة الجمهورية الكورية
و
حكومة الجمهورية الجزائرية
الديمقراطية الشعبية

لتجنب الازدواج الضريبي و تفادي التهرب
الجبائي فيما يتعلق بالضرائب على الدخل و
الثروة.

[ENGLISH TEXT – TEXTE ANGLAIS]

**CONVENTION BETWEEN
THE GOVERNMENT OF THE REPUBLIC OF KOREA
AND
THE GOVERNMENT OF THE PEOPLE'S DEMOCRATIC
REPUBLIC OF ALGERIA
FOR THE AVOIDANCE OF DOUBLE TAXATION
AND THE PREVENTION OF FISCAL EVASION
WITH RESPECT TO TAXES ON INCOME AND ON CAPITAL**

The Government of the Republic of Korea and the Government of the People's Democratic Republic of Algeria,

Desiring to conclude a Convention for the avoidance of double taxation and the prevention of fiscal evasion with respect to taxes on income and on capital,

Have agreed as follows:

Article 1
PERSONAL SCOPE

This Convention shall apply to persons who are residents of one or both of the Contracting States.

Article 2
TAXES COVERED

1. This Convention shall apply to taxes on income and on capital imposed on behalf of a Contracting State or of its political subdivisions or local authorities, irrespective of the manner in which they are levied.

2. There shall be regarded as taxes on income and on capital all taxes imposed on total income, on total capital, or on elements of income or of capital, including taxes on gains from the alienation of movable or immovable property, taxes on the total amounts of wages or salaries paid by enterprises, as well as taxes on capital appreciation.

3. The existing taxes to which this Convention shall apply are:

- a) In the case of Korea:
 - (i) the income tax;
 - (ii) the corporation tax;
 - (iii) the inhabitant tax; and
 - (iv) the special tax for rural development.
(hereinafter referred to as "Korean tax");
- b) In the case of Algeria:
 - (i) the tax on global income;

- (ii) the tax of profits of companies;
- (iii) the tax on professional activity;
- (iv) the tax on lump sum payments;
- (v) the patrimony tax; and
- (vi) royalties and taxes on results relating to activities of prospecting, research, exploitation and transport of hydrocarbons by way of pipelines.
(hereinafter referred to as "Algerian tax");

4. The Convention shall apply also to any identical or substantially similar taxes which are imposed after the date of signature of the Convention in addition to, or in place of, the existing taxes. The competent authorities of the Contracting States shall notify each other of any substantial changes which have been made in their respective taxation laws.

Article 3 GENERAL DEFINITIONS

1. For the purposes of this Convention, unless the context otherwise requires:
 - a) the term "Korea" means the territory of the Republic of Korea including any area adjacent to the territorial sea of the Republic of Korea which, in accordance with international law, has been or may hereafter be designated under the laws of the Republic of Korea as an area within which the sovereign rights of the Republic of Korea with respect to the sea-bed and sub-soil and their natural resources may be exercised;
 - b) The term "Algeria" means the People's Democratic Republic of Algeria and, used in a geographical sense, it means the territory of the People's Democratic Republic of Algeria, including the territorial sea and, beyond it, the zones in which, in accordance with international law and the national legislation, the People's Democratic Republic of Algeria exercises its jurisdiction or its sovereign rights for the purpose of exploration and exploitation of natural resources of the sea-bed, the subsoil and superjacent water.
 - c) the terms "a Contracting State" and "the other Contracting State" mean Korea or Algeria, as the context requires;

- d) the term "tax" means Korean tax or Algerian tax, as the context requires;
- e) the term "person" includes an individual, a company and any other body of persons;
- f) the term "company" means any body corporate or any entity which is treated as a body corporate for tax purposes;
- g) the terms "enterprise of a Contracting State" and "enterprise of the other Contracting State" mean respectively an enterprise carried on by a resident of a Contracting State and an enterprise carried on by a resident of the other Contracting State;
- h) the term "national" means:
 - (i) any individual possessing the nationality of a Contracting State;
 - (ii) any legal person, partnership and association deriving its status as such from the laws in force in a Contracting State;
- i) the term "international traffic" means any transport by a ship or aircraft operated by an enterprise of a Contracting State, except when the ship or aircraft is operated solely between places in the other Contracting State;
- j) the term "competent authority" means:
 - (i) in the case of Korea, the Minister of Finance and Economy or his authorized representative.
 - (ii) in the case of Algeria, the Minister in charge of finance or his authorized representative.

2. As regards the application of the Convention by a Contracting State any term not defined therein shall, unless the context otherwise requires, have the meaning which it has under the law of that Contracting State concerning the taxes to which the Convention applies.

Article 4 **RESIDENT**

1. For the purposes of this Convention, the term "resident of a Contracting State" means any person who, under the laws of that State, is liable to tax therein by reason of his domicile, residence, place of head or main office, place of management, or any other criterion of a similar nature.

2. Where by reason of the provisions of paragraph 1 an individual is a resident of both Contracting States, then his status shall be determined as follows:

- a) he shall be deemed to be a resident of the State in which he has a permanent home available to him; if he has a permanent home available to him in both States, he shall be deemed to be a resident of the State with which his personal and economic relations are closer (centre of vital interests);
- b) if the State in which he has his centre of vital interests cannot be determined, or if he has not a permanent home available to him in either State, he shall be deemed to be a resident of the State in which he has an habitual abode;
- c) if he has an habitual abode in both States or in neither of them, he shall be deemed to be a resident of the State of which he is a national;
- d) if he is a national of both States or of neither of them, the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

3. Where by reason of the provisions of paragraph 1 a person other than an individual is a resident of both Contracting States, then it shall be deemed to be a resident of the State in which its place of effective management is situated. In case of doubts the competent authorities of the Contracting States shall settle the question by mutual agreement.

Article 5

PERMANENT ESTABLISHMENT

1. For the purposes of this Convention, the term "permanent establishment" means a fixed place of business through which the business of an enterprise is wholly or partly carried on.

2. The term "permanent establishment" includes especially:

- a) a place of management;
- b) a branch;
- c) an office;
- d) a factory;

- e) a workshop; and
- f) a mine, an oil or gas well, a quarry or any other place of extraction of natural resources.

3. A building site, a construction, assembly or installation project constitutes a permanent establishment only if it lasts more than 6 Months.

4. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, the term "permanent establishment" shall be deemed not to include:

- a) the use of facilities solely for the purpose of storage, display or delivery of goods or merchandise belonging to the enterprise;
- b) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of storage, display or delivery;
- c) the maintenance of a stock of goods or merchandise belonging to the enterprise solely for the purpose of processing by another enterprise;
- d) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of purchasing goods or merchandise or of collecting information, for the enterprise;
- e) the maintenance of a fixed place of business solely for the purpose of carrying on, for the enterprise, any other activity of a preparatory or auxiliary character;
- f) the maintenance of a fixed place of business solely for any combination of activities mentioned in sub-paragraphs a) to e), provided that the overall activity of the fixed place of business resulting from this combination is of a preparatory or auxiliary character.

5. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, where a person - other than an agent of an independent status to whom paragraph 6 applies - is acting on behalf of an enterprise and has, and habitually exercises, in a Contracting State an authority to conclude contracts in the name of the enterprise, that enterprise shall be deemed to have a permanent establishment in that State in respect of any activities which that person undertakes for the enterprise, unless the activities of such person are limited to those mentioned in paragraph 4 which, if exercised through a fixed place of business, would not make this fixed place of business a permanent establishment under the provisions of that paragraph.

6. An enterprise shall not be deemed to have a permanent establishment in a Contracting State merely because it carries on business in that State through a broker, general commission agent or any other agent of an independent status, provided that such persons are acting in the ordinary course of their business.

7. The fact that a company which is a resident of a Contracting State controls or is controlled by a company which is a resident of the other Contracting State, or which carries on business in that other State (whether through a permanent establishment or otherwise), shall not of itself constitute either company a permanent establishment of the other.

Article 6

INCOME FROM IMMOVABLE PROPERTY

1. Income derived by a resident of a Contracting State from immovable property (including income from agriculture or forestry) situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. The term "immovable property" shall have the meaning which it has under the law of the Contracting State in which the property in question is situated. The term shall in any case include property accessory to immovable property, livestock and equipment used in agriculture and forestry, rights to which the provisions of general law respecting landed property apply, usufruct of immovable property and rights to variable or fixed payments as consideration for the working of, or the right to work, mineral deposits, sources and other natural resources; ships and aircraft shall not be regarded as immovable property.

3. The provisions of paragraph 1 shall apply to income derived from the direct use, letting or use in any other form of immovable property.

4. The provisions of paragraphs 1 and 3 shall also apply to the income from immovable property of an enterprise and to income from immovable property used for the performance of independent personal services.

Article 7
BUSINESS PROFITS

1. The profits of an enterprise of a Contracting State shall be taxable only in that State unless the enterprise carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein. If the enterprise carries on business as aforesaid, the profits of the enterprise may be taxed in the other State but only so much of them as is attributable to that permanent establishment.

2. Subject to the provisions of paragraph 3, where an enterprise of a Contracting State carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, there shall in each Contracting State be attributed to that permanent establishment the profits which it might be expected to make if it were a distinct and separate enterprise engaged in the same or similar activities under the same or similar conditions and dealing wholly independently with the enterprise of which it is a permanent establishment.

3. In determining the profits of a permanent establishment, there shall be allowed as deductions expenses which are incurred for the purposes of the permanent establishment, including executive and general administrative expenses so incurred, whether in the State in which the permanent establishment is situated or elsewhere.

4. No profits shall be attributed to a permanent establishment by reason of the mere purchase by that permanent establishment of goods or merchandise for the enterprise.

5. In so far as it has been customary in a Contracting State to determine the profits to be attributed to a permanent establishment on the basis of an apportionment of the total profits of the enterprise to its various parts, nothing in paragraph 2 of this article shall preclude that Contracting State from determining the profits to be taxed by such an apportionment as may be customary; the method of apportionment adopted shall, however, be such that the result shall be in accordance with the principles contained in this Article.

6. For the purposes of the preceding paragraphs, the profits to be attributed to the permanent establishment shall be determined by the same method year by year unless there is good and sufficient reason to the contrary.

7. Where profits include items of income which are dealt with separately in other Articles of this Convention, then the provisions of those Articles shall not be affected by the provisions of this Article.

Article 8

SHIPPING AND AIR TRANSPORT

1. Profits of an enterprise of a Contracting State from the operation of ships or aircraft in international traffic shall be taxable only in that State.
2. The provisions of paragraph 1 shall also apply to profits derived from the participation in a pool, a joint business or an international operating agency.

Article 9

ASSOCIATED ENTERPRISES

1. Where
 - a) an enterprise of a Contracting State participates directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of the other Contracting State, or
 - b) the same persons participate directly or indirectly in the management, control or capital of an enterprise of a Contracting State and an enterprise of the other Contracting State,
and in either case conditions are made or imposed between the two enterprises in their commercial or financial relations which differ from those which would be made between independent enterprises, then any profits which would, but for those conditions, have accrued to one of the enterprises, but, by reason of those conditions, have not so accrued, may be included in the profits of that enterprise and taxed accordingly.
2. Where a Contracting State includes in the profits of an enterprise of that State - and taxes accordingly - profits on which an enterprise of the other Contracting State has been charged to tax in that other State and the profits so included are profits which would have accrued to the enterprise of the first-mentioned

State if the conditions made between the two enterprises had been those which would have been made between independent enterprises, then that other State shall make an appropriate adjustment to the amount of the tax charged therein on those profits. In determining such adjustment, due regard shall be had to the other provisions of the Convention and the competent authorities of the Contracting States shall, if necessary, consult each other.

Article 10 **DIVIDENDS**

1. Dividends paid by a company which is a resident of a Contracting State to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such dividends may also be taxed in the Contracting State of which the company paying the dividends is a resident and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the dividends the tax so charged shall not exceed:

- a) 5 per cent of the gross amount of the dividends if the beneficial owner is a company (other than a partnership) which holds directly at least 25 per cent of the capital of the company paying the dividends;
- b) 15 per cent of the gross amount of the dividends in all other cases.

This paragraph shall not affect the taxation of the company in respect of the profits out of which the dividends are paid.

3. The term "dividends" as used in this Article means income from shares or other rights, not being debt-claims, participating in profits, as well as income from other corporate rights which is subjected to the same taxation treatment as income from shares by the laws of the State of which the company making the distribution is a resident.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the dividends, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State of which the company paying the dividends is a resident, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State

independent personal services from a fixed base situated therein, and the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Where a company which is a resident of a Contracting State derives profits or income from the other Contracting State, that other State may not impose any tax on the dividends paid by the company, except insofar as such dividends are paid to a resident of that other State or insofar as the holding in respect of which the dividends are paid is effectively connected with a permanent establishment or a fixed base situated in that other State, nor subject the company's undistributed profits to a tax on the company's undistributed profits, even if the dividends paid or the undistributed profits consist wholly or partly of profits or income arising in such other State.

Article 11

INTEREST

1. Interest arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such interest may also be taxed in the Contracting State in which it arises and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the interest the tax so charged shall not exceed 10 per cent of the gross amount of the interest.

3. Notwithstanding the provisions of paragraph 2, interest arising in a Contracting State and derived by the Government of the other Contracting State including political subdivisions and local authorities thereof, the Central Bank of that other Contracting State or any financial institution performing functions of a governmental nature shall be exempt from tax in the first-mentioned Contracting State.

4. For the purpose of paragraph 3, the term "the Central Bank and financial institution performing functions of a governmental nature" mean:

- a) in the case of Korea:
 - (i) the Bank of Korea;

- (ii) the Korea Export-Import Bank;
 - (iii) the Korea Development Bank; and
 - (iv) such other financial institution performing functions of a governmental nature as may be specified and agreed upon in letters exchanged between the competent authorities of the Contracting States;
- b) in the case of Algeria:
- (i) the Bank of Algeria;
 - (ii) such other financial institution performing functions of a governmental nature as may be specified and agreed upon in letters exchanged between the competent authorities of the Contracting States;

5. The term "interest" as used in this Article means income from debt-claims of every kind, whether or not secured by mortgage and whether or not carrying a right to participate in the debtor's profits, and in particular, income from government securities and income from bonds or debentures, including premiums and prizes attaching to such securities, bonds or debentures.

6. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the interest, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the interest arises, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the debt-claim in respect of which the interest is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

7. Interest shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the interest, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the indebtedness on which the interest is paid was incurred, and such interest is borne by such permanent establishment or fixed base, then such interest shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

8. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the interest, having regard to the debt-claim for which it is paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 12 ROYALTIES

1. Royalties arising in a Contracting State and paid to a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. However, such royalties may also be taxed in the Contracting State in which they arise and according to the laws of that State, but if the recipient is the beneficial owner of the royalties the tax so charged shall not exceed:

- a) 2 per cent of the gross amount of such royalties which are paid for the use of, or the right to use, industrial, commercial, or scientific equipment; and
- b) 10 per cent of the gross amount of such royalties in all other cases.

3. The term "royalties" as used in this Article means payments of any kind received as a consideration for the use of, or the right to use, any copyright of literary, artistic or scientific work including cinematograph films, or films or tapes for radio or television broadcasting, any patent, trade mark, design or model, plan, secret formula or process, or for the use of, or the right to use, industrial, commercial, or scientific equipment, or for information concerning industrial, commercial, or scientific experience.

4. The provisions of paragraphs 1 and 2 shall not apply if the beneficial owner of the royalties, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State in which the royalties arise, through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal

services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the royalties are paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case, the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

5. Royalties shall be deemed to arise in a Contracting State when the payer is that State itself, a political subdivision, a local authority or a resident of that State. Where, however, the person paying the royalties, whether he is a resident of a Contracting State or not, has in a Contracting State a permanent establishment or a fixed base in connection with which the liability to pay the royalties was incurred, and such royalties are borne by such permanent establishment or fixed base, then such royalties shall be deemed to arise in the State in which the permanent establishment or fixed base is situated.

6. Where, by reason of a special relationship between the payer and the beneficial owner or between both of them and some other person, the amount of the royalties, having regard to the use, right or information for which they are paid, exceeds the amount which would have been agreed upon by the payer and the beneficial owner in the absence of such relationship, the provisions of this Article shall apply only to the last-mentioned amount. In such case, the excess part of the payments shall remain taxable according to the laws of each Contracting State, due regard being had to the other provisions of this Convention.

Article 13 CAPITAL GAINS

1. Gains derived by a resident of a Contracting State from the alienation of immovable property referred to in Article 6 and situated in the other Contracting State may be taxed in that other State.

2. Gains from the alienation of movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or of movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, including such gains from the alienation of such a permanent establishment (alone or with the whole enterprise) or of such fixed base, may be taxed in that other State.

3. Gains from the alienation of ships or aircraft operated in international traffic or movable property pertaining to the operation of such ships or aircraft shall be taxable only in the Contracting State of which the enterprise is a resident.

4. Gains from the alienation of any property other than that referred to in paragraphs 1, 2 and 3, shall be taxable only in the Contracting State of which the alienator is a resident.

Article 14

INDEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Income derived by a resident of a Contracting State in respect of professional services or other activities of an independent character shall be taxable only in that Contracting State except:

- (a) If he has a fixed base regularly available to him in the other Contracting State for the purpose of performing his activities; in that case, only so much of the income as is attributable to that fixed base may be taxed in that other Contracting State; or
- (b) If his stay in the other Contracting State is for a period or periods amounting to or exceeding in the aggregate 183 days in the fiscal year concerned; in that case, only so much of the income as is derived from his activities performed in that other State may be taxed in that other State

2. The term "professional services" includes especially independent scientific, literary, artistic, educational or teaching activities as well as the independent activities of physicians, lawyers, engineers, architects, dentists and accountants.

Article 15

DEPENDENT PERSONAL SERVICES

1. Subject to the provisions of Articles 16, 18, 19, 20 and 21, salaries, wages and other similar remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment shall be taxable only in that State unless the employment is exercised in the other Contracting State. If the employment is so exercised, such remuneration as is derived therefrom may be taxed in that other State.

2. Notwithstanding the provisions of paragraph 1, remuneration derived by a resident of a Contracting State in respect of an employment exercised in the other Contracting State shall be taxable only in the first-mentioned State if:

- a) the recipient is present in the other State for a period or periods not exceeding in the aggregate 183 days in any twelve month period commencing or ending in the fiscal year concerned; and
- b) the remuneration is paid by, or on behalf of, an employer who is not a resident of the other State; and
- c) the remuneration is not borne by a permanent establishment or a fixed base which the employer has in the other State.

3. Notwithstanding the preceding provisions of this Article, remuneration derived in respect of an employment exercised aboard a ship or aircraft operated in international traffic, or aboard a boat engaged in inland waterways transport, may be taxed in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

Article 16

DIRECTORS' FEES

Directors' fees and other similar payments derived by a resident of a Contracting State in his capacity as a member of the board of directors of a company which is a resident of the other Contracting State may be taxed in that other State.

Article 17

ARTISTES AND SPORTSMEN

1. Notwithstanding the provisions of Articles 14 and 15, income derived by a resident of a Contracting State as an entertainer, such as a theatre, motion picture, radio or television artiste, or a musician, or as a sportsman, from his personal activities as such exercised in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Where income in respect of personal activities exercised by an entertainer or a sportsman in his capacity as such accrues not to the entertainer or sportsman himself but to another person, that income may, notwithstanding the provisions of Articles 7, 14 and 15, be taxed in the Contracting State in which the activities of the entertainer or sportsman are exercised.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2 of this Article, income derived by entertainers or sportsmen who are residents of a Contracting State from the activities exercised in the other Contracting State under a special programme of cultural exchange agreed upon between the governments of both Contracting States, shall be exempt from tax in that other State.

Article 18

PENSIONS

Subject to the provisions of paragraph 2 of Article 19, pensions and other similar remuneration paid to a resident of a Contracting State in consideration of past employment shall be taxable only in that State.

Article 19

GOVERNMENT SERVICE

1. a) Remuneration, other than a pension, paid by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.
b) However, such remuneration shall be taxable only in the other Contracting State if the services are rendered in that State and the individual is a resident of that State who:
 - (i) is a national of that other State; or
 - (ii) did not become a resident of that State solely for the purpose of rendering the services.
2. a) Any pension paid by, or out of funds created by, a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof to an individual in respect of services rendered to that State or subdivision or authority shall be taxable only in that State.

- b) However, such pension shall be taxable only in the other Contracting State if the individual is a resident of, and a national of, that State.
3. The provisions of Articles 15, 16 and 18 shall apply to remuneration and pensions in respect of services rendered in connection with a business carried on by a Contracting State or a political subdivision or a local authority thereof.
4. The provisions of paragraphs 1, and 2 shall likewise apply in respect of remuneration or pensions paid by the institutions performing functions of a governmental nature as may be agreed upon in letters exchanged between the competent authorities of the Contracting States.

Article 20
STUDENTS

1. Payments which a student or business apprentice who is or was immediately before visiting a Contracting State a resident of the other Contracting State and who is present in the first-mentioned State solely for the purpose of his education or training receives for the purpose of his maintenance, education or training shall not be taxed in that State, provided that such payments arise from sources outside that State.
2. In respect of grants, scholarships and remuneration from employment not covered by paragraph 1, a student or business apprentice described in paragraph 1 shall, in addition, be entitled during such education or training to the same exemptions, reliefs or reductions in respect of taxes available to residents of the State which he is visiting.

Article 21
PROFESSORS AND TEACHERS AND RESEARCHERS

1. An individual who is or was a resident of a Contracting State immediately before making a visit to the other Contracting State, who, at the invitation of any university, college, school or other similar educational institution, which is

recognized as non-profitable by the Government of that other State, visits that other State for a period not exceeding two years from the date of his first arrival in that other State, solely for the purpose of teaching or research or both at such educational institution shall be exempt from tax in that other State on his remuneration for such teaching or research.

2. The Article shall not apply to income from research if such research is undertaken primarily for the private benefit of a specific person or persons.

Article 22

OTHER INCOME

1. Items of income of a resident of a Contracting State, wherever arising, not dealt with in the foregoing Articles of this Convention shall be taxable only in that State.

2. The provisions of paragraph 1 shall not apply to income, other than income from immovable property as defined in paragraph 2 of Article 6, if the recipient of such income, being a resident of a Contracting State, carries on business in the other Contracting State through a permanent establishment situated therein, or performs in that other State independent personal services from a fixed base situated therein, and the right or property in respect of which the income is paid is effectively connected with such permanent establishment or fixed base. In such case the provisions of Article 7 or Article 14, as the case may be, shall apply.

3. Notwithstanding the provisions of paragraphs 1 and 2, items of income of a resident of a Contracting State not dealt with in the foregoing Articles of this Convention and arising in the other Contracting State may also be taxed in that other State.

Article 23

CAPITAL

1. Capital represented by immovable property referred to in Article 6, owned by a resident of a Contracting State and situated in the other Contracting State, may be taxed in that other State.

2. Capital represented by movable property forming part of the business property of a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State or by movable property pertaining to a fixed base available to a resident of a Contracting State in the other Contracting State for the purpose of performing independent personal services, may be taxed in that other State.

3. Capital represented by ships and aircraft operated in international traffic and by boats engaged in inland waterways transport, and by movable property pertaining to the operation of such ships, aircraft and boats, shall be taxable only in the Contracting State in which the place of effective management of the enterprise is situated.

4. All other elements of capital of a resident of a Contracting State shall be taxable only in that State.

Article 24
RELIEF FROM DOUBLE TAXATION

1. In the case of a resident of Korea, double taxation shall be avoided as follows:
 - (a) Subject to the provisions of Korean tax law regarding the allowance as a credit against Korean tax of tax payable in any country other than Korea (which shall not affect the general principle hereof), the Algerian tax payable(excluding, in the case of dividends, tax payable in respect of profits out of which the dividends are paid) under the laws of Algeria and in accordance with this Convention, whether directly or by deduction, in respect of income from sources within Algeria shall be allowed as a credit against Korean tax payable in respect of that income. The credit shall not, however, exceed that proportion of Korean tax which the income from sources within Algeria bears to the entire income subject to Korean tax.
 - (b) Where a resident of Korea derives income which, in accordance with the provisions of Article 10, 11 and 12, would have been taxed in Algeria but for the legal provisions of Algerian domestic laws concerning tax reduction, exemption, or other tax incentives for the promotion of economic

development, Korea shall allow such tax reduction, exemption, or other tax incentives as tax credit from tax on the income of that resident. However, such tax credit shall not exceed that proportion of Korean tax which the income from sources within Algeria bears to the entire income subject to Korean tax.

- (c) The tax relief in sub-paragraph b) of this paragraph shall not be given to income which will arise or accrue after the first day of January, 2009.

2. Where a resident of Algeria derives income or owns capital which, in accordance with the provisions of this Convention, may be taxed in Korea, Algeria shall deduct:

- a) from the tax on the income of the resident, an amount equal to the tax on income paid in Korea;
- b) from the tax on the capital of the resident, an amount equal to the capital tax paid in Korea.

In either case, however, the deducted sums may not exceed the fraction of the tax on income or capital computed before the deduction corresponding as the case may be, to income or to capital taxable in Korea.

Article 25

NON-DISCRIMINATION

1. Nationals of a Contracting State shall not be subjected in the other Contracting State to any taxation or any requirement connected therewith, which is other or more burdensome than the taxation or connected requirements to which nationals of that other State in the same circumstances, are or may be subjected.

2. The taxation on a permanent establishment which an enterprise of a Contracting State has in the other Contracting State shall not be less favorably levied in that other State than the taxation levied on enterprises of that other State carrying on the same activities. This provision shall not be construed as obliging a Contracting State to grant to residents of the other Contracting State any personal allowances, reliefs and reductions for taxation purposes on account of civil status or family responsibilities which it grants to its own residents.

3. Except where the provisions of paragraph 1 of Article 9, paragraph 8 of Article 11, or paragraph 6 of Article 12, apply, interest, royalties and other disbursements paid by an enterprise of a Contracting State to a resident of the other Contracting State shall, for the purpose of determining the taxable profits of such enterprise, be deductible, under the same conditions as if they had been paid to a resident of the first-mentioned State.

4. Enterprises of a Contracting State, the capital of which is wholly or partly owned or controlled, directly or indirectly, by one or more residents of the other Contracting State, shall not be subjected in the first-mentioned State to any taxation or any requirements connected therewith which is other or more burdensome than the taxation and connected requirements to which other similar enterprises of the first-mentioned State are or may be subjected.

5. The provisions of this Article shall, notwithstanding the provisions of Article 2, apply to taxes of every kind and description.

Article 26

MUTUAL AGREEMENT PROCEDURE

1. Where a person considers that the actions of one or both of the Contracting States result or will result for him in taxation not in accordance with the provisions of this Convention, he may, irrespective of the remedies provided by the domestic law of those States, present his case to the competent authority of the Contracting State of which he is a resident or, if his case comes under paragraph 1 of Article 25, to that of the Contracting State of which he is a national. The case must be presented within three years from the first notification of the action resulting in taxation not in accordance with the provisions of the Convention.

2. The competent authority shall endeavor, if the objection appears to it to be justified and if it is not itself able to arrive at a satisfactory solution, to resolve the case by mutual agreement with the competent authority of the other Contracting State, with a view to the avoidance of taxation which is not in accordance with the Convention. Any agreement reached shall be implemented notwithstanding any time limits in the domestic law of the Contracting States.

3. The competent authorities of the Contracting States shall endeavor to resolve by mutual agreement any difficulties or doubts arising as to the interpretation or application of the Convention. They may also consult together for the elimination of double taxation in cases not provided for in the Convention.

4. The competent authorities of the Contracting States may communicate with each other directly for the purpose of reaching an agreement in the sense of the preceding paragraphs. When it seems advisable in order to reach an agreement to have an oral exchange of opinions, such exchange may take place through a Commission consisting of representatives of the competent authorities of the Contracting States.

Article 27

EXCHANGE OF INFORMATION

1. The competent authorities of the Contracting States shall exchange such information as is necessary for carrying out the provisions of this Convention or of the domestic laws of the Contracting States concerning taxes covered by the Convention insofar as the taxation thereunder is not contrary to the Convention. The exchange of information is not restricted by Article 1. Any information received by a Contracting State shall be treated as secret in the same manner as information obtained under the domestic laws of that State and shall be disclosed only to persons or authorities (including courts and administrative bodies) involved in the assessment or collection of, the enforcement or prosecution in respect of, or the determination of appeals in relation to, the taxes covered by the Convention. Such persons or authorities shall use the information only for such purposes. They may disclose the information in public court proceedings or in judicial decisions.

2. In no case shall the provisions of paragraph 1 be construed so as to impose on a Contracting State the obligation:

- a) to carry out administrative measures at variance with the laws and administrative practice of that or of the other Contracting State;
- b) to supply information which is not obtainable under the laws or in the normal course of the administration of that or of the other Contracting State;

- c) to supply information which would disclose any trade, business, industrial, commercial or professional secret or trade process, or information, the disclosure of which would be contrary to public policy (ordre public).

Article 28

ASSISTANCE IN COLLECTION

1. Each of the Contracting States shall endeavor to collect on behalf of the other Contracting State taxes imposed by that other Contracting State in accordance with this Convention.
2. In no case shall this Article be construed so as to impose upon one of the Contracting States the obligation to carry out measures at variance with the laws, administrative practice, or public policy of either Contracting State with respect to assistance in collection.

Article 29

DIPLOMATIC AGENTS AND CONSULAR OFFICERS

Nothing in this Convention shall affect the fiscal privileges of diplomatic agents or consular officers under the general rules of international law or under the provisions of special agreements.

Article 30

ENTRY INTO FORCE

1. This Convention shall be approved in accordance with the legal procedures of each of the Contracting States, and shall enter into force on the thirtieth day after the date of exchange of notes indicating such approval.
2. This Convention shall have effect:
 - (a) in respect of taxes withheld at source, for amounts payable on or after the first day of January in the first calendar year following that in which this Convention enters into force; and

- (b) in respect of other taxes, for the taxable year beginning on or after the first day of January in the first calendar year following that in which this Convention enters into force;

Article 31
TERMINATION

This Convention shall continue in effect indefinitely but either Contracting State may, on or before the thirtieth day of June of any calendar year beginning after the expiration of a period of five years from the date of its entry into force, give to the other Contracting State, through the diplomatic channel, written notice of termination and, in such event, this Convention shall cease to have effect:

- a) in respect of taxes withheld at source, for amounts payable on or after the first day of January in the first calendar year following that in which the notice is given;
- b) in respect of other taxes, for the taxable year beginning on or after the first day of January in the first calendar year following that in which the notice is given;

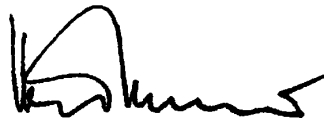
IN WITNESS WHEREOF the undersigned, duly authorized thereto by their respective Governments, have signed this Convention.

Done in duplicate at Seoul on this 24th day of November 2001, in the Korean, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergency of interpretation, the English text shall prevail.

FOR THE GOVERNMENT OF
THE REPUBLIC OF KOREA



FOR THE GOVERNMENT OF
THE PEOPLE'S DEMOCRATIC
REPUBLIC OF ALGERIA



[KOREAN TEXT – TEXTE CORÉEN]

대한민국 정부와 알제리인민민주공화국 정부간의
소득과 자본에 대한 조세의 이중과세회피와
탈세방지를 위한 협약

대한민국 정부와 알제리인민민주공화국 정부는,

소득과 자본에 대한 조세의 이중과세회피와 탈세방지를 위한 협약의 체결을 희망하여,

다음과 같이 합의하였다.

제 1 조
인적 범위

이 협약은 일방 또는 양 제약국의 거주자인 인에게 적용한다.

제 2 조
대상 조세

1. 이 협약은 그 조세가 부과되는 방법에 관계없이 일방제약국 또는 그 경제 지역 하부조직이나 지방자치단체가 부과하는 소득 및 자본에 대한 조세에 대하여 적용한다.

2. 자본의 가치증가에 대한 조세는 팔론, 통산 또는 부동산의 양도로 인한 이득에 대한 조세와 기업이 지불하는 임대 또는 급료의 총액에 대한 조세를 포함하여 총소득·총자본 또는 소득·자본의 요소에 대하여 부과하는 모든 조세는 소득 및 자본에 대한 조세로 본다.

3. 이 협약이 적용되는 현행 조세는 다음 각목과 같다.

가. 한국의 경우

- (1) 소득세
 - (2) 법인세
 - (3) 주면세 및
 - (4) 농어촌특별세
- (이하 "한국의 조세"라 한다)

나. 알제리의 경우

- (1) 종합소득세
 - (2) 기업이윤세
 - (3) 전문활동세
 - (4) 총액세
 - (5) 세습상속세 및
 - (6) 탐사, 연구, 개발, 탄화수소의 파이프라인수송의 활동결과에 대한 사용료 및 조세
- (이하 “알제리의 조세”라 한다)

4. 이 협약은, 이 협약의 서명일 이후 현행 조세에 추가 또는 대체하여 부과되는 동일하거나 실질적으로 유사한 조세에 대하여도 적용된다. 양 계약국의 권한있는 당국은 자국의 세법에서 이루어지는 실질적인 개정사항을 상호 통보한다.

제 3 조 일반적 정의

1. 이 협약의 목적상, 문맥에 따라 달리 해석되지 아니하는 한,
 - 가. “한국”이라 함은 대한민국의 영토를 말하며, 국제법에 따라 해상과 하층토 및 그 천연자원에 대하여 대한민국의 주권적 권리가 행사되는 지역으로 대한민국의 법에 의하여 지정되어 왔거나 앞으로 지정될 대한민국의 영해에 인접한 지역을 포함한다.
 - 나. “알제리”라 함은 알제리인민민주공화국을 말하며, 지리적 의미에서 사용되면 알제리인민민주공화국의 영토를 말하고 영해와 영해이원(領海以遠)에서 알제리인민민주공화국이 국제법·국내법에 따라 해상·하층토 및 상부수역의 천연자원의 탐사·개발을 목적으로 관할권 또는 주권적 권리를 행사하는 지역을 포함한다.
 - 다. “일방계약국” 및 “타방계약국”이라 함은 문맥에 따라 한국 또는 알제리를 말한다.
 - 라. “조세”라 함은 문맥에 따라 한국의 조세 또는 알제리의 조세를 말한다.

- 마. “인”이라 함은 개인·법인 및 기타 인의 단체를 포함한다.
- 바. “법인”이라 함은 법인격이 있는 단체 또는 조세목적상 법인격이 있는 단체로 취급되는 실체를 말한다.
- 사. “일방체약국의 기업” 및 “타방체약국의 기업”이라 함은 각각 일방체약국의 거주자에 의하여 운영되는 기업과 타방체약국의 거주자에 의하여 운영되는 기업을 말한다.
- 아. “국민”이라 함은 다음을 말한다.
- (1) 일방체약국의 국적을 가진 개인
 - (2) 일방체약국에서 시행되고 있는 법에 의하여 그러한 지위를 부여받은 법인·조합 및 협회
- 자. “국제운수”라 함은 일방체약국의 기업이 행하는 선박 또는 항공기의 운항에 의한 운송을 말하며, 당해 선박 또는 항공기가 타방체약국안의 지점간만을 운항하는 경우는 제외한다.
- 차. “권한있는 당국”이라 함은 다음을 말한다.
- (1) 한국의 경우, 재정경제부장관 또는 그의 권한있는 대리인
 - (2) 알제리의 경우, 재무부장관 또는 그의 권한있는 대리인

2. 일방체약국이 이 협약을 적용함에 있어서 이 협약에 정의되어 있지 아니한 용어는 문맥에 따라 달리 해석되지 아니하는 한, 이 협약이 적용되는 조세에 관한 동 체약국의 법에 따른 의미를 가진다.

제 4 조

거 주 자

1. 이 협약의 목적상, “일방체약국의 거주자”라 함은 주소, 거소, 본점이나 주사무소의 소재지, 관리장소 또는 기타 이와 유사한 성질의 기준에 의하여 그 국가의 법에 따라 그 국가안에서 납세의무가 있는 인을 말한다.

2. 제1항의 규정에 의하여 어느 개인이 양 체약국의 거주자가 되는 경우, 그의 지위는 다음 각목과 같이 결정된다.

- 가. 그 개인은 그가 이용할 수 있는 항구적 주거를 두고 있는 국가의 거주자로 간주된다. 동 개인이 양 국가안에 그가 이용할 수 있는 항구적 주거를 두고 있는 경우, 동 개인은 그의 인적·경제적 관계가 더욱 밀접한 국가(중대한 이해관계의 중심지)의 거주자로 간주된다.
- 나. 그 개인의 중대한 이해관계의 중심지를 가진 국가를 결정할 수 없거나 또는 어느 국가안에도 그가 이용할 수 있는 항구적 주거를 두고 있지 아니하는 경우, 그는 그가 일상적 거소를 두고 있는 국가의 거주자로 간주된다.
- 다. 그 개인이 일상적인 거소를 양 국가안에 두고 있거나 또는 어느 국가안에도 이를 두고 있지 아니하는 경우, 그는 그가 국민인 국가의 거주자로 간주된다.
- 라. 그 개인이 양 국가의 국민이거나 또는 양 국가중 어느 국가의 국민도 아닌 경우, 양 체약국의 권한있는 당국은 상호합의에 의하여 문제를 해결한다.
3. 제1항의 규정으로 인하여 개인외의 인이 양 체약국의 거주자로 되는 경우, 동 인은 실질적인 관리장소가 있는 국가의 거주자로 본다. 외문이 있는 경우에는 양 체약국의 권한있는 당국이 상호합의에 의하여 문제를 해결한다.

제 5 조 고정사업장

1. 이 협약의 목적상 “고정사업장”이라 함은 기업의 사업이 전적으로 또는 부분적으로 수행되는 고정된 사업장소를 말한다.
2. “고정사업장”이라 함은 특히 다음의 것을 포함한다.
- 가. 관리장소
 - 나. 지점
 - 다. 사무소
 - 라. 공장
 - 마. 작업장 및
 - 바. 광산·유전이나 가스정·채석장 또는 기타 천연자원의 채취장소

7. 일방체약국의 거주자인 법인이 타방체약국의 거주자인 법인이나 그 타방국에서 (고정사업장을 통하거나 또는 다른 방법에 의하여) 사업을 수행하는 법인을 지배하거나 또는 그 법인에 의하여 지배되고 있다는 사실 그 자체만으로 어느 법인이 다른 법인의 고정사업장으로 되지는 아니한다.

제 6 조

부동산소득

1. 일방체약국의 거주자가 타방체약국에 소재하는 부동산으로부터 취득하는 소득(농업 또는 임업으로부터 발생하는 소득을 포함한다)에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

2. “부동산”이라 함은 당해 부동산이 소재하는 체약국의 법에서 규정된 의미를 가진다. 이 용어는 어떠한 경우에도 부동산에 부속되는 재산, 농업·임업에 사용되는 가축·장비, 토지재산에 관한 일반법의 규정이 적용되는 권리, 부동산의 용익권, 광상·광천 기타 천연자원의 채취 또는 채취할 권리에 대한 대가인 가변적 또는 고정적 지급금에 대한 권리를 포함한다. 선박 및 항공기는 부동산으로 보지 아니한다.

3. 제1항의 규정은 부동산의 직접사용·임대 또는 기타 형태의 사용으로부터 발생하는 소득에 대하여 적용된다.

4. 제1항 및 제3항의 규정은 기업의 부동산으로부터 발생하는 소득과 독립적 인적용역의 수행을 위하여 사용되는 부동산으로부터 발생하는 소득에 대하여도 적용된다.

제 7 조

사업이윤

1. 일방체약국 기업의 이윤에 대하여는, 그 기업이 타방체약국안에 소재하는 고정사업장을 통하여 동 타방체약국에서 사업을 수행하지 아니하는 한, 동

2. 그러나, 그러한 배당에 대하여는 배당을 지급하는 법인이 거주자인 일방체약국에서도 그 일방국의 법에 따라 과세할 수 있다. 다만, 그 수취인이 배당의 수익적 소유자인 경우 그와 같이 부과되는 조세는 다음 각목을 초과할 수 없다.

가. 그 수익적 소유자가 배당을 지급하는 법인 자본의 최소한 25퍼센트를 직접 소유하는 법인(조합은 제외한다)인 경우에는 배당총액의 5퍼센트

나. 기타의 경우에는 배당총액의 15퍼센트

이 항은 배당의 지급원인이 되는 이윤에 대한 법인의 과세에 영향을 미치지 아니한다.

3. 이 조에서 사용되는 “배당”이라 함은 주식으로부터 발생하는 소득 또는 채권이 아닌 이윤에 참여하는 기타의 권리로부터 발생하는 소득, 분배를 행하는 법인이 그 거주자로 되어 있는 국가의 법에 의하여 주식으로부터 발생하는 소득과 동일한 과세상의 취급을 받는 기타의 법인에 대한 권리로부터 발생하는 소득을 말한다.

4. 제1항 및 제2항의 규정은 일방체약국의 거주자인 배당의 수익적 소유자가 그 배당을 지급하는 법인이 거주자로 되어 있는 타방체약국에 소재하는 고정사업장을 통하여 그곳에서 사업을 수행하거나 동 타방국에 소재하는 고정시설을 통하여 그곳에서 독립적 인적용역을 수행하며, 또한 그 배당의 지급원인이 되는 지분이 당해 고정사업장이나 고정시설과 실질적으로 관련되는 경우에는 적용되지 아니한다. 그러한 경우에는, 사안에 따라, 제7조 또는 제14조의 규정을 적용한다.

5. 일방체약국의 거주자인 법인이 타방체약국으로부터 이윤이나 소득을 취득하는 경우, 그 타방국은 동 법인이 지급하는 배당에 대하여 동 타방국의 거주자에게 지급되거나 또는 그 배당의 지급원인이 되는 지분이 동 타방체약국안에 소재하는 고정사업장 또는 고정시설과 실질적으로 관련되는 경우를 제외하고는, 비록 지급된 배당이나 유보이윤이 전적으로 또는 부분적으로 동 타방국에서 발생한 이윤이나 소득으로 구성되어 있다고 할지라도, 그러한 배당에 과세할 수 없으며 동 법인의 유보이윤도 유보이윤에 대한 조세의 대상으로 할 수 없다.

제 11 조 이 자

1. 일방체약국에서 발생하여 타방체약국의 거주자에게 지급되는 이자에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

2. 그러나, 그러한 이자는 그 이자가 발생하는 체약국에서도 동 국가의 법에 따라 과세될 수 있으나, 수취인이 그 이자의 수익적 소유자인 경우 그와 같이 부과되는 조세는 이자총액의 10퍼센트를 초과할 수 없다.

3. 제2항의 규정에 불구하고, 일방체약국에서 발생하여 정치적 하부조직, 지방자치단체를 포함한 타방체약국의 정부, 타방체약국의 중앙은행 또는 정부기능을 수행하는 금융기관이 취득하는 이자는 동 일방체약국의 조세로부터 면제된다.

4. 제3항의 목적상, “중앙은행 또는 정부기능을 수행하는 금융기관”이라 함은

가. 한국의 경우

- (1) 한국은행
- (2) 한국수출입은행
- (3) 한국산업은행 및
- (4) 양 체약국의 권한있는 당국간에 교환되는 서면에 의하여 정부기능을 수행하는 것으로 구체적으로 합의되는 기타 금융기관

나. 알제리의 경우

- (1) 알제리은행
- (2) 양 체약국의 권한있는 당국간에 교환되는 서면에 의하여 정부기능을 수행하는 것으로 구체적으로 합의되는 기타 금융기관

5. 이 조에서 사용되는 “이자”라 함은 담보의 유무와 채무자의 이윤에 대한 참가권의 수반 여부에 관계없이 모든 종류의 채권으로부터 발생하는 소득을 말하며, 특히 정부채·채권 또는 회사채로부터 발생하는 소득과 그러한 정부채·채권 또는 회사채에 부수되는 할증금 및 장려금을 포함한다.

6. 제1항 및 제2항의 규정은, 일방체약국의 거주자인 이자의 수익적 소유자가 그 이자가 발생하는 타방체약국에 소재하는 고정사업장을 통하여 그곳에서 사업을 수행하거나 동 타방국에 소재하는 고정시설을 통하여 그곳에서 독립적인적용역을 수행하며, 또한 그 이자의 지급원인이 되는 채권이 당해 고정사업장이나 고정시설과 실질적으로 관련되는 경우에는 적용되지 아니한다. 그러한 경우에는, 사안에 따라, 제7조 또는 제14조의 규정을 적용한다.

7. 이자는 그 지급인이 일방체약국 자신, 정치적 하부조직, 지방자치단체 또는 동 국가의 거주자인 경우에는 그 일방체약국에서 발생하는 것으로 본다. 그러나, 이자의 지급인이 일방체약국의 거주자인지 여부에 관계없이, 동 인이 일방체약국안에 그 이자의 지급원인이 되는 채무의 발생과 관련되는 고정사업장이나 고정시설을 가지고 있고, 또한 동 이자가 당해 고정사업장이나 고정시설에 의하여 부담되는 경우, 그러한 이자는 동 고정사업장이나 고정시설이 소재하는 국가에서 발생하는 것으로 본다.

8. 지급인과 수익적 소유자간 또는 그 양자와 제3자간의 특수관계로 인하여 이자금액이, 그 지급의 원인이 되는 채권을 고려할 때, 그러한 관계가 없었더라면 지급인과 수익적 소유자간에 합의되었을 금액을 초과하는 경우, 이 조의 규정은 그 특수관계가 없었을 경우의 금액에 대하여만 적용된다. 그러한 경우, 그 지급액의 초과부분에 대하여는 이 협약의 다른 규정을 적절히 고려하여 각 체약국의 법에 따라 과세한다.

제 12 조

사 용 료

1. 일방체약국에서 발생하여 타방체약국의 거주자에게 지급되는 사용료에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

2. 그러나, 그러한 사용료는 동 사용료가 발생하는 체약국에서도 동 국가의 법에 따라 과세될 수 있다. 다만, 그 수취인이 사용료의 수익적 소유자인 경우 그와 같이 부과되는 조세는 다음 각목을 초과할 수 없다.

가. 산업적·상업적 또는 학술적 장비의 사용 또는 사용권에 대한 대가로 지급되는 사용료는 그 총액의 2퍼센트

나. 기타의 경우에는 사용료총액의 10퍼센트

3. 이 조에서 사용되는 “사용료”라 함은 영화필름 또는 라디오·텔레비전 방송용 필름이나 테이프를 포함하는 문학적·예술적·학술적 작품에 관한 저작권, 특허권, 상표권, 의장이나 신안, 도면, 비밀공식이나 공정의 사용 또는 사용권, 산업적·상업적 또는 학술적 장비의 사용이나 사용권, 또는 산업적·상업적 또는 학술적 경험에 관한 정보의 대가로 받는 모든 종류의 지급금을 말한다.

4. 제1항 및 제2항의 규정은, 일방체약국의 거주자인 사용료의 수익적 소유자가 그 사용료가 발생하는 타방체약국에 소재하는 고정사업장을 통하여 그곳에서 사업을 수행하거나 동 타방체약국에 소재하는 고정시설을 통하여 그곳에서 독립적 인적용역을 수행하며, 또한 그 사용료의 지급원인이 되는 권리 또는 재산이 당해 고정사업장이나 고정시설과 실질적으로 관련되는 경우에는 적용되지 아니한다. 그러한 경우에는, 사안에 따라, 제7조 또는 제14조의 규정을 적용한다.

5. 사용료는 그 지급인이 일방체약국 자체, 정치적 하부조직, 지방자치단체 또는 동 국가의 거주자인 경우, 그 국가에서 발생하는 것으로 본다. 그러나, 사용료의 지급인이 일방체약국의 거주자인지 여부에 관계없이, 동 인이 일방체약국안에 그 사용료를 지급할 의무의 발생과 관련되는 고정사업장이나 고정시설을 가지고 있고, 또한 동 사용료가 당해 고정사업장이나 고정시설에 의하여 부담되는 경우, 그러한 사용료는 동 고정사업장이나 고정시설이 소재하는 국가에서 발생하는 것으로 본다.

6. 지급인과 수익적 소유자간 또는 그 양자와 제3자간의 특수관계로 인하여 사용료의 지급액이, 그 지급의 원인이 되는 사용·권리 또는 정보를 고려할 때 그러한 특수관계가 없었더라면 지급인과 수익적 소유자간에 합의되었을 금액을 초과하는 경우, 이 조의 규정은 그 특수관계가 없었을 경우의 금액에 대하여만 적용된다. 그러한 경우, 그 지급액의 초과부분에 대하여는 이 협약의 다른 규정을 적절히 고려하여 각 체약국의 법에 따라 과세한다.

제 13 조

양도소득

1. 일방체약국의 거주자가 타방체약국안에 소재하는 제6조에서 언급된 부동산의 양도로부터 취득하는 이득에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

2. 일방체약국의 기업이 타방체약국안에 가지고 있는 고정사업장의 사업용 재산의 일부를 형성하는 동산, 또는 독립적 인적용역을 수행하기 위한 목적상 타방체약국에서 일방체약국의 거주자에게 이용되는 고정시설에 속하는 동산의 양도로부터 발생하는 이득과 그러한 고정사업장(단독으로 또는 기업체와 함께)이나 고정시설을 양도함으로써 발생하는 이득에 대하여는 동 타방체약국에서 과세할 수 있다.

3. 국제운수로 운항되는 선박 또는 항공기의 양도와 이들 선박 또는 항공기의 운항에 부수되는 동산의 양도로부터 취득하는 이득에 대하여는 그 기업이 거주자인 체약국에서만 과세할 수 있다.

4. 제1항·제2항 및 제3항에 언급된 재산외의 재산의 양도로부터 발생하는 이득에 대하여는 그 양도인이 거주자인 체약국에서만 과세할 수 있다.

제 14 조

독립적 인적용역

1. 일방체약국의 거주자가 전문직업적 용역 또는 기타 독립적 성격의 활동과 관련하여 취득하는 소득은 다음 각목의 경우를 제외하고 동 일방체약국에서만 과세된다.

- 가. 동 거주자가 타방체약국안에 그 활동의 수행목적상 정기적으로 이용 가능한 고정시설을 가지고 있는 경우, 이 경우 동 고정시설에 귀속시킬 수 있는 부분에 대하여만 동 타방체약국에서 과세할 수 있다. 또는
- 나. 동 거주자가 당해 회계연도중 총 183일 이상의 단일기간 또는 통산한 기간동안 타방체약국에 체재하는 경우, 이 경우 타방국에서 수행하는 활동으로부터 취득하는 소득의 부분에 대하여만 동 타방국에서 과세할 수 있다.

2. “전문직업적 용역”이라 함은 의사·변호사·엔지니어·건축사·치과의사 및 회계사의 독립적인 활동뿐만 아니라 특히 독립적인 학술·문학·예술·교육 또는 교수활동을 포함한다.

제 15 조

종속적 인적용역

1. 제16조·제18조·제19조·제20조 및 제21조의 규정에 따를 것을 조건으로, 일방체약국의 거주자가 고용과 관련하여 취득하는 급료·임금 및 기타 이와 유사한 보수에 대하여는 그 고용이 타방체약국에서 수행되지 아니하는 한, 동 일방국에서만 과세한다. 만일 그 고용이 타방체약국안에서 수행되는 경우에는, 그로부터 취득하는 보수에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

2. 제1항의 규정에 불구하고, 일방체약국의 거주자가 타방체약국안에서 수행한 고용과 관련하여 취득하는 보수에 대하여는 다음 각목의 경우 동 일방체약국에서만 과세한다.

- 가. 수취인이 당해 회계연도에 개시하거나 종료하는 어느 12월의 기간 중, 총 183일을 초과하지 아니하는 단일기간 또는 통산한 기간동안 타방국에 체재하고,
- 나. 그 보수가 타방국의 거주자가 아닌 고용주에 의하여 또는 그를 대신하여 지급되며,
- 다. 그 보수가 고용주가 타방국안에 가지고 있는 고정사업장이나 고정 시설에 의하여 부담되지 아니할 것

3. 이 조 전항들의 규정에 불구하고, 일방체약국의 기업에 의하여 국제운수로 운항되는 선박 또는 항공기에 탑승하거나 내륙수상운송에 사용되는 선박에 탑승하여 수행되는 고용과 관련하여 취득하는 보수에 대하여는 그 기업의 실질적인 관리장소가 소재하는 체약국에서 과세할 수 있다.

제 16 조

이사의 보수

일방계약국의 거주자가 타방계약국의 거주자인 법인의 이사회 의 구성원 자격으로 취득하는 이사의 보수 및 기타 이와 유사한 지급금에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

제 17 조

연예인 및 체육인

1. 제14조 및 제15조의 규정에 불구하고, 연극·영화·라디오 또는 텔레비전의 배우 또는 음악가와 같은 연예인이나 체육인으로서 일방계약국의 거주자가 타방계약국에서 수행하는 인적활동으로부터 취득하는 소득에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

2. 연예인 또는 체육인이 그 자격으로 수행하는 인적활동에 관한 소득이 그 연예인 또는 체육인 자신에게 귀속되지 아니하고 타인에게 귀속되는 경우, 그 소득은 제7조·제14조 및 제15조의 규정에 불구하고, 그 연예인 또는 체육인의 활동이 수행되는 계약국에서 과세될 수 있다.

3. 이 조 제1항 및 제2항의 규정에 불구하고, 일방계약국의 거주자인 연예인 또는 체육인이 양 계약국의 정부간에 합의된 문화교류특별프로그램에 의하여 타방계약국에서 수행하는 활동으로부터 취득하는 소득은 동 타방국에서 면세된다.

제 18 조

연 금

제19조제2항의 규정에 따를 것을 조건으로, 일방계약국의 거주자에게 과거의 고용의 대가로 지급되는 연금 및 기타 이와 유사한 보수에 대하여는 동 국가에서만 과세할 수 있다.

제 19 조

정부용역

1. 가. 일방체약국이나 그 정치적 하부조직 또는 지방자치단체에게 제공되는 용역과 관련하여 동 국가나 그 하부조직 또는 자치단체가 개인에게 지급하는 연금의 보수에 대하여는 동 일방체약국에서만 과세한다.
 - 나. 그러나, 그 용역이 타방체약국에서 제공되고 그 개인이 다음에 해당하는 국가의 거주자인 경우, 그러한 보수에 대하여는 동 타방체약국에서만 과세한다.
 - (1) 동 타방국의 국민인 자, 또는
 - (2) 그 용역의 제공만을 목적으로 동 타방국의 거주자가 되지는 아니한 자
2. 가. 일방체약국이나 그 정치적 하부조직 또는 지방자치단체에게 제공되는 용역과 관련하여 동 국가나 그 하부조직 또는 자치단체에 의하여 또는 이들에 의하여 창설된 기금으로부터 개인에게 지급되는 연금에 대하여는 동 일방국에서만 과세한다.
 - 나. 그러나, 그 개인이 타방체약국의 거주자이며 국민인 경우, 그러한 연금에 대하여는 동 타방국에서만 과세한다.
3. 일방체약국이나 그 정치적 하부조직 또는 지방자치단체에 의하여 수행되는 사업과 관련하여 제공되는 용역에 대한 보수 또는 연금에 대하여는 제15조·제16조 및 제18조의 규정을 적용한다.
4. 체약국의 권한있는 당국간에 교환되는 서면으로 합의될 수 있는 정부적 성격의 기능을 수행하는 기관들에 의하여 지급되는 보수 또는 연금에 대하여도 제1항 및 제2항의 규정을 동일하게 적용한다.

제 20 조

학 생

1. 타방체약국의 거주자이거나 일방체약국을 방문하기 직전에 타방체약국의 거주자였으며, 교육 또는 훈련의 목적만을 위하여 그 일방체약국에 체재하는 학생 또는 훈련생이 그의 생계유지·교육 또는 훈련 목적을 위하여 받는 지급금에 대하여는, 그러한 지급금이 동 일방국의 국외원천으로부터 발생한 것인 경우에는 그 일방국에서 과세하지 아니한다.

2. 제1항에서 취급되지 아니한 보조금·장학금 및 고용에 따른 보수와 관련하여, 제1항에서 규정된 학생 또는 훈련생에게는 동 교육이나 훈련중에 그가 방문하는 국가의 거주자가 누리는 조세상의 동일한 면제·구제 또는 경감혜택이 추가적으로 부여된다.

제 21 조

교수·교사 및 연구원

1. 일방체약국의 거주자이거나 타방체약국을 방문하기 직전에 일방체약국의 거주자이었으며, 타방체약국의 종합대학·단과대학·학교 또는 타방국의 정부에 의하여 비영리기관으로 인정된 기타 유사한 교육기관의 초청으로, 그러한 교육기관에서 강의·연구 또는 양자를 위한 목적만으로 동 타방국에 최초로 도착한 날부터 2년을 초과하지 아니하는 기간동안 동 타방국을 방문하는 개인은 그러한 강의나 연구에 대한 보수에 대하여는 동 타방국에서 면제된다.

2. 이 조는 그러한 연구가 주로 특정인 또는 특정인들의 개인적 이익을 위하여 수행되는 경우, 동 연구로부터 발생한 소득에 대하여는 적용하지 아니한다.

제 22 조

기타 소득

1. 소득의 발생지를 불문하고, 이 협약의 전기 각 조에서 취급되지 아니한 일방체약국 거주자의 소득항목에 대하여는 동 일방국에서만 과세한다.

2. 제1항의 규정은 일방체약국의 거주자인 기타 소득의 수취인이 타방체약국에서 그곳에 소재하는 고정사업장을 통하여 사업을 수행하거나, 그 타방국에서 그곳에 소재하는 고정시설을 통하여 독립적 인적용역을 수행하며 동 소득의 지급원인이 되는 권리 또는 재산이 그러한 고정사업장이나 고정시설과 실질적으로 관련되는 경우, 제6조제2항에서 정의된 부동산으로부터 발생한 소득의 소득에는 적용되지 아니한다. 그러한 경우에는, 사안에 따라, 제7조 또는 제14조의 규정을 적용한다.

3. 제1항 및 제2항의 규정에 불구하고, 이 협약 위의 각 조에서 취급되지 아니하였으며 타방계약국에서 발생된 일방계약국 거주자의 소득항목은 동 타방 계약국에서 과세할 수 있다.

제 23 조

자 본

1. 제6조에서 언급된 부동산형태의 자본으로, 일방계약국의 거주자가 소유하고 타방계약국안에 소재하는 것에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

2. 일방계약국의 기업이 타방계약국안에 보유하고 있는 고정사업장의 사업용 재산의 일부를 구성하고 있는 동산 또는 일방계약국의 거주자가 독립적 인적용역의 수행을 위하여 타방계약국에서 이용할 수 있는 고정시설에 부속되는 동산 형태의 자본에 대하여는 동 타방국에서 과세할 수 있다.

3. 국제운수로 운항되는 선박·항공기, 내륙수상운송에 사용되는 선박, 그러한 선박·항공기의 운항에 부속되는 동산형태의 자본은 그 기업의 실질적인 관리장소가 소재하는 계약국에서만 과세할 수 있다.

4. 일방계약국의 거주자가 소유하는 기타의 모든 자본요소에 대하여는 동 일방국에서만 과세할 수 있다.

제 24 조

이중과세의 경감

1. 한국거주자의 경우, 이중과세는 다음 각목과 같이 회피된다.
 - 가. 한국의외의 국가에서 납부하는 조세에 대하여 허용하는 한국조세에 대한 세액공제에 관한 한국세법의 규정(이 항의 일반적인 원칙에 영향을 미치지 아니한다)에 따를 것을 조건으로, 알제리안의 원천소득에 대하여, 직접적이든지 공제에 의하여서든지, 알제리법과 이 협약에 따라 납부할 알제리의 조세(배당의 경우에 배당이 지급되는

이윤에 대하여 납부할 조세는 제외한다)는 동 소득에 대하여 납부할 한국의 조세로부터 세액공제가 허용된다. 그러나, 그 공제액은 알제리안의 원천소득이 한국조세의 대상이 되는 총소득에서 차지하는 비율에 해당하는 한국의 조세부분을 초과하지 아니한다.

나. 경제개발을 촉진하기 위한 조세경감·면제 또는 기타 조세유인과 관련된 알제리 국내법의 법적 규정이 없었다면, 제10조·제11조 및 제12조의 규정에 따라 알제리에서 과세되었을 소득을 한국의 거주자가 취득하는 경우에, 한국은 그 거주자의 소득에 대한 조세로부터 그러한 조세감면·면제 또는 기타 조세유인에 대하여 세액공제를 허용한다. 그러나, 그러한 세액공제는 알제리안의 원천소득이 한국 조세의 대상이 되는 총소득에서 차지하는 비율에 해당하는 한국의 조세부분을 초과하지 아니한다.

다. 나목에 의한 조세경감은 2009년 1월 1일 이후 발생하는 소득에는 적용하지 아니한다.

2. 알제리거주자가 이 협약의 규정에 따라 한국에서 과세될 수 있는 소득을 취득하거나 자본을 소유하는 경우에, 알제리는 다음과 같이 공제한다.

가. 동 거주자의 소득에 대한 조세로부터 한국에서 납부한 소득에 대한 조세와 동일한 금액

나. 동 거주자의 자본에 대한 조세로부터 한국에서 납부한 자본에 대한 조세와 동일한 금액

그러나, 어떠한 경우에도 그 공제의 합계액은 한국에서 과세되는 소득 또는 자본에 대응하여 이와 같은 공제가 있기 전에 계산된 소득 또는 자본에 대한 조세의 부분을 초과할 수 없다.

제 25 조

무 차 별

1. 일방계약국의 국민은 동일한 상황에 있는 타방계약국의 국민이 부담하거나 부담할 수 있는 조세 또는 이와 관련된 요건과 다르거나 더욱 과중한 조세 또는 이와 관련된 요건을 동 타방국에서 부담하지 아니한다.

2. 일방체약국의 기업이 타방체약국안에 보유하고 있는 고정사업장에 대한 조세는 동일한 활동을 수행하는 동 타방국의 기업에 부과되는 조세보다 동 타방국에서 불리하게 부과되지 아니한다. 이 규정은 일방체약국에 대하여 시민으로서의 지위 또는 가족부양의 책임으로 인하여 자국의 거주자에게 부여하는 조세목적상의 인적공제·구제 및 경감을 타방체약국의 거주자에게도 부여하여야 할 의무를 부과하는 것으로 해석되지 아니한다.

3. 제9조제1항·제11조제8항 또는 제12조제6항의 규정이 적용되는 경우를 제외하고, 일방체약국의 기업이 타방체약국의 거주자에게 지급하는 이자·사용료 및 기타 지급금은, 동 기업의 과세이윤을 결정하기 위한 목적상, 이들이 동 일방체약국의 거주자에게 지급되었을 때와 동일한 조건으로 공제된다.

4. 일방체약국 기업의 자본의 전부 또는 일부가 1인 이상의 타방체약국 거주자에 의하여 직접 또는 간접으로 소유되거나 지배되는 경우, 그 기업은 동 일방체약국의 다른 유사한 기업이 부담하거나 부담할 수 있는 조세 또는 이와 관련된 요건과 다르거나 더욱 과중한 조세 또는 이와 관련된 요건을 동 일방체약국에서 부담하지 아니한다.

5. 제2조의 규정에 불구하고, 이 조의 규정은 모든 종류 및 명칭의 조세에 대하여 적용된다.

제 26 조

상호합의절차

1. 일방 또는 양 체약국의 조치가 어느 인에 대하여 이 협약의 규정에 부합하지 아니하는 과세상의 결과를 초래하거나 초래할 것이라고 동 인이 생각하는 경우, 동 인은 그러한 국가의 국내법이 규정한 구제수단과 관계없이, 그가 거주자인 체약국의 권한있는 당국에, 또는 동 사안이 제25조제1항에 해당되는 경우에는 그가 국민인 체약국의 권한있는 당국에 그의 사안을 제기할 수 있다. 동 사안은 이 협약의 제규정에 부합하지 아니하는 과세상의 결과를 초래하는 조치의 최초 통보일부터 3년 이내에 제기되어야 한다.

2. 권한있는 당국은 동 이의제기가 정당한 것으로 보이나 그 자체로는 만족할 만한 해결에 도달할 수 없는 경우, 이 협약에 부합되지 아니하는 과세를 회피하기 위하여 타방채약국의 권한있는 당국과 상호합의에 의하여 그 사안을 해결하도록 노력한다. 합의되는 사항은 양 채약국의 국내법상의 시한에 관계없이 이행된다.

3. 양 채약국의 권한있는 당국은 이 협약의 해석 또는 적용상 발생하는 곤란이나 의문을 상호합의에 의하여 해결하도록 노력한다. 또한, 양 당국은 이 협약에 규정되지 아니한 사안에 있어서의 이중과세의 배제를 위하여도 상호협의를 할 수 있다.

4. 양 채약국의 권한있는 당국은 전항들이 의미하는 합의에 도달하기 위한 목적으로 상호 직접적으로 의견을 교환할 수 있다. 합의에 도달하기 위하여 구두로 의견을 교환하는 것이 합당하다고 보는 경우, 그러한 의견교환은 채약국의 권한있는 당국의 대표로 구성되는 위원회를 통하여 이루어질 수 있다.

제 27 조

정보 교환

1. 채약국의 권한있는 당국은 이 협약의 제규정을 시행하거나, 또는 당해 국내법에 의한 과세가 이 협약에 반하지 아니하는 한 이 협약의 적용대상이 되는 조세에 관한 채약국의 국내법의 제규정을 시행하는 데 필요한 정보를 교환한다. 정보의 교환은 제1조에 의하여 제한받지 아니한다. 일방채약국이 입수하게 되는 정보는 동 국가의 국내법에 의하여 획득하게 되는 정보와 동일한 방법으로 비밀로 취급되며, 이 협약의 적용을 받는 조세의 부과·징수나 그와 관련된 강제집행·소추 또는 불복신청의 결정에 관련되는 인 또는 당국(사법·행정기관을 포함한다)에 대하여만 공개된다. 그러한 인 또는 당국은 당해 목적을 위하여만 그 정보를 사용한다. 그들은 그 정보를 공개법정절차 또는 사법적 판결에서 공개할 수 있다.

2. 어떠한 경우에도 제1항의 규정은 일방채약국에 대하여 다음의 의무를 부과하는 것으로 해석되지 아니한다.

- 가. 일방 또는 타방계약국의 법률 및 행정관행에 저촉되는 행정조치의 시행
- 나. 일방 또는 타방계약국의 법률상 또는 행정의 통상적인 과정에서 획득될 수 없는 정보의 제공
- 다. 거래상·사업상·산업상·상업상 또는 직업상의 비밀 또는 거래과정을 공개하는 정보, 또는 공개하는 것이 공공정책(공공질서)에 위배되는 정보의 제공

제 28 조

징수 협조

1. 각 계약국은 이 협약에 따라 타방계약국에 의하여 부과된 조세를 타방 계약국을 위하여 징수하도록 노력하여야 한다.

2. 이 조는 어떠한 경우에도 징수협조와 관련하여 어느 계약국의 법률·행정관행 또는 공공정책에 모순되는 조치를 취할 의무를 계약국중 어느 일방에 부과하는 것으로 해석되지 아니한다.

제 29 조

의고관 및 영사관원

이 협약의 어떠한 규정도 국제법의 일반규칙 또는 특별법정의 제규정에 따른 의고관 또는 영사관원의 제정상의 특권에 영향을 미치지 아니한다.

제 30 조

발 효

1. 이 협약은 각 계약국의 법적 절차에 따라 승인되어야 하며, 그러한 승인이 명시된 각서의 교환일후 30일째 되는 날에 발효한다.

2. 이 협약은 다음 각목과 같이 유효하다.

- 가. 원천징수되는 조세에 관하여는, 이 협약이 발효되는 연도의 다음연도 1월 1일 이후의 지급분에 대하여
- 나. 기타의 조세에 관하여는, 이 협약이 발효되는 연도의 다음연도 1월 1일 이후에 개시되는 과세연도에 대하여

제 31 조
종 료

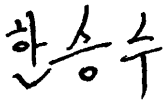
이 협약은 무기한으로 효력을 가지나, 어느 일방채약국이 이 협약의 발효일 부터 5년의 기간만료 이후에 개시되는 어느 연도의 6월 30일 이전에 외교경로를 통하여 서면으로 타방채약국에 대하여 종료를 통보할 수 있다. 그러한 경우 이 협약은 다음 각목과 같이 효력을 상실한다.

- 가. 원천징수되는 조세에 관하여는, 종료통보가 행하여진 연도의 다음연도 1월 1일 이후의 지급분에 대하여
- 나. 기타의 조세에 관하여는, 종료통보가 행하여진 연도의 다음연도 1월 1일 이후에 개시되는 과세연도에 대하여

이상의 증거로 아래 서명자는 그들 각자의 정부로부터 정당하게 권한을 위임받아 이 협약에 서명하였다.

2001년 11월 24일 서울에서 동등하게 정본인 한국어·아랍어 및 영어로 각 2부를 작성하였다. 해석상의 상위가 있는 경우에는 영어본이 우선한다.

대한민국 정부를 대표하여



알제리인민민주공화국 정부를 대표하여

